



ورقة نقاش أعدتها الإسكوا

القضايا المفاهيمية الرئيسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة:
نحو مقاربة عربية لأهداف التنمية المستدامة

مسودة للنقاش خلال

الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة

تونس، 18-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013

تشرين الثاني/ نوفمبر 2013

جدول المحتويات

الصفحة

ألف- مقدمة: أهداف التنمية المستدامة والأولويات الإقليمية العربية لما بعد عام -	2015
3
1. أهداف التنمية المستدامة - لماذا هي مهمة للمنطقة العربية ولماذا يهم صوت	4
المنطقة	4
2. التعلم من الأهداف الإنمائية للألفية: تناول مواطن القوة والضعف في إطار	6
الأهداف الإنمائية للألفية	6
3. التقدم الإقليمي العربي المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية والأولويات لخطة ما	7
بعد عام 2015.....	7
باء- مناقشة بشأن القضايا المفاهيمية الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة.....	12
1. أهداف جامعة ولكن قابلة للتكيف بحسب الاختلافات الوطنية في المنطقة العربية	13
2. تعزيز الترابط بين العلم والسياسة: إطار أهداف تنمية مستدامة يدمج بفعالية	15
الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة	15
3. شراكة عالمية جديدة للتنمية المستدامة: معالجة وسائل التنفيذ والمساءلة والمتابعة	22
جيم -إطار مقترح لأهداف التنمية المستدامة يناسب المنطقة العربية.....	30
1. مبادئ وأولويات ذات أهمية للمنطقة العربية.....	30
2. أهداف تنطبق على الجميع مع غايات متكاملة مختارة على الصعيد الوطني	31
3. شراكة عالمية جديدة للتنمية المستدامة: معالجة وسائل التنفيذ والمساءلة والمتابعة	33
الشكل 1: إطار مقترح لأهداف التنمية المستدامة وخطة ما بعد عام 2015 يناسب	35
المنطقة العربية.....	35

ألف- مقدمة: أهداف التنمية المستدامة والأولويات الإقليمية العربية لما بعد عام - 2015

تحرز العملية الحكومية الدولية التي أطلقت في ريو+20 لوضع أهداف تنمية مستدامة عالمية تقدماً جيداً، ومن المقرر أن يتقدم الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (للاختصار الفريق العامل المفتوح) بمقترح بحلول عام 2014 في أيلول/سبتمبر. وتجري بالتوازي مجموعة من العمليات لصياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015 التي ستحل محل إطار الأهداف الإنمائية الألفية (أنظر [الإطار 1](#)). وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً على أن تبدأ المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة ما بعد 2015 خلال الدورة التاسعة والستين، على أن يتم اعتماد خطة تنمية جديدة خلال القمة العالمية في أيلول/سبتمبر عام 2015. وهناك الآن توافق عام في الآراء لوضع إطار إنمائي لما بعد عام 2015 يحتوي مجموعة واحدة من الأهداف التي يمكن تطبيقها على البلدان جميعاً دون استثناء، ولكن مع إمكان تكييفها للوقائع والأولويات الوطنية. ولذا سيوفر مقترح الفريق العامل المفتوح أساساً هاماً لاستكمال خطة ما بعد عام 2015.

إذ تمضي العملية الحكومية الدولية لوضع أهداف تنمية مستدامة قدماً، يبدو أن الخطاب العالمي قد تلاقى على فكرة وجوب اتصال الأهداف بالتخفيف من حدة الفقر وبرفاهية الإنسان والحماية البيئية ضمن إطار عالمي متكامل وتحويلي. وعلى مدى العام الماضي، نشر عدد كبير من هيئات الأمم المتحدة ومحللو السياسات ومنظمات الدعوة وجماعات الأبحاث مقترحات وأفكاراً للمساعدة على تشكيل جدول الأعمال. وشمل ذلك العديد من المنشورات الإقليمية العربية وعمليات التشاور الهامة التي ساعدت على تشكيل منظور إقليمي بشأن أهداف التنمية المستدامة. والغرض من هذه الورقة هو الاستفادة من غزارة المنشورات والتقارير والأفكار التي صدرت والمشاورات التي جرت حتى الآن لتقديم نظرة عامة مستكملة بأحدث المعلومات على التفكير الحالي بشأن القضايا المفاهيمية الرئيسية التي ستشكل أهداف التنمية المستدامة، واقتراح إطار يناسب المنطقة العربية ويتلاءم مع ظروفها وأولوياتها. والهدف هو المساعدة على تشكيل صوت عربي قوي في العمليات الجارية التي تحدد أهداف التنمية المستدامة.

أعدت الإسكوا هذه الورقة لإثراء المناقشات فيما بين أصحاب المصلحة العرب في "الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة" الذي تنظمه الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية والحكومة التونسية (تونس، 18-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013). وتمثل الآراء الواردة في هذه الورقة أفكاراً أولية بقصد تحفيز المناقشات.

الإطار 1: موجز للعمليات العالمية الرئيسية بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015

- **الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة:** في كانون الثاني/يناير 2013، كنتيجة لمؤتمر ريو + 20، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفريق العامل المفتوح لإعداد مقترح لأهداف التنمية المستدامة. ويرأس الفريق بشكل مشترك كل من كينيا وبنغلاديش ويشمل ممثلين عن البلدان العربية من الإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر والمغرب. وقد عقد الفريق أربعة اجتماعات حتى الآن، وستعقد الاجتماعات الأربعة المتبقية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر عام 2013 وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير عام 2014. وابتداءً من شباط/فبراير عام 2014، سيعدّ الفريق بحلول أيلول/سبتمبر عام 2014 تقريراً يتضمن مقترحاً لأهداف التنمية المستدامة لتتخذ فيه الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة.

- فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015: أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة الفريق لإسداء المشورة بشأن خطة تنمية جريئة ولكن عملية لما بعد عام 2015. ويضم الفريق ممثلين عن 27 بلدا، وقد نشر في أيار/مايو عام 2013 تقريره النهائي الذي قدمه إلى الأمين العام والذي تضمن 12 هدفا مقترحا¹.
- فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015: يضم الفريق ما يزيد على 60 من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وهو مسؤول عن تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وعن اقتراح رؤية موحدة لتعريف خطة التنمية لما بعد عام 2015. ويضم الفريق أربع فرق عمل فرعية، منها فريق الأمم المتحدة للدعم الفني المعني بأهداف التنمية المستدامة (أنظر أدناه). وقد نشر في حزيران/يونيو 2012 تقريره الذي يقترح الإبقاء على إطار الأهداف الإنمائية للألفية ولكن إعادة تنظيمه بمحاذاة أربعة أبعاد رئيسية لنهج أكثر شمولية: تنمية اجتماعية شاملة؛ وتنمية اقتصادية شاملة؛ واستدامة بيئية؛ وسلام وأمن².
- فريق الأمم المتحدة للدعم الفني المعني بأهداف التنمية المستدامة: الفريق واحد من أربع فرق عمل فرعية تشكل فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015، وهو مسؤول عن إعداد المدخلات الأولية بشأن القضايا ذات الأولوية لينظر فيها الفريق العامل المفتوح وعن دعم أعمال الفريق العامل المفتوح حسبا هو مطلوب. وقد أعدّ قبل انعقاد كل اجتماع من اجتماعات الفريق العامل المفتوح موجزات للمسائل للنظر فيها³.
- شبكة حلول التنمية المستدامة: أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة شبكة عالمية مستقلة لمراكز البحوث والجامعات والمؤسسات التقنية للمساعدة على إيجاد حلول للمشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية الملحة. وقد نشرت الشبكة، ومقرها معهد الأرض في جامعة كولومبيا، تقريرها الذي قدمته إلى الأمين العام في حزيران/يونيو عام 2013 وتضمن 10 أهداف مقترحة⁴.
- المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: كان المنتدى نتيجة رئيسية من نتائج ريو + 20 وأنشأته الجمعية العامة في حزيران/يونيو عام 2013 (290/67) بعد عملية تفاوض حكومية دولية حددت شكل المنتدى وجوانبه التنظيمية. وقد عقد اجتماع المنتدى الافتتاحي في أيلول/سبتمبر 2013، على أن تعقد اجتماعات سنوية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى اجتماعات مرة كل أربع سنوات على مستوى رؤساء الدول برعاية الجمعية العامة. واللجان الإقليمية مدعوة لعقد اجتماعات تحضيرية إقليمية سنوية قبل انعقاد كل اجتماع للمنتدى. وستكون إحدى مهمات المنتدى الرئيسية متابعة ومراجعة التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة.

1. أهداف التنمية المستدامة - لماذا هي مهمة للمنطقة العربية ولماذا يهم صوت المنطقة

على مدى السنوات العشرين الماضية، شكلت نتيجتان هامتان على المستوى الدولي جهود التنمية العالمية والإقليمية والوطنية: اعتماد جدول أعمال القرن 21 في عام 1992 الذي وضع استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة؛ واعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000 بهدف

¹ أنظر http://www.un.org/sg/management/pdf/HLP_P2015_Report.pdf

² أنظر http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/Post_2015_UNTReport.pdf

³ أنظر <http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1549>

⁴ أنظر <http://unsdsn.org/>

تحسين حياة من هم أكثر فقراً وأكثر انكشافاً على المخاطر في العالم بحلول عام 2015.⁵ وقد كانت للنتيجتين كليهما أوجه نجاح وأوجه قصور. وفي حين أدى جدول أعمال القرن 21 إلى أوجه نجاح هامة في رفع الوعي بشأن القضايا البيئية والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، كان داعموها ومؤيدوها الرئيسيون من العاملين في مجال البيئة، ولم يتحقق بالكامل النهج الشمولي للتنمية المستدامة الذي يدمج الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، أخفقت المؤسسة الدولية المكلفة بالتنفيذ والمتابعة (أي لجنة التنمية المستدامة الملغية) في حشد الزخم الدولي المطلوب لمثل هذه الخطة الطموحة.

من ناحية أخرى، لاقت الأهداف الإنمائية للألفية نجاحاً كبيراً في توليد الدعم الدولي والتعاون العالمي، وأحرز تقدم كبير في الحد من الفقر وفي زيادة رفاه الإنسان، رغم أن التقدم المحرز كان متفاوتاً بين المناطق والبلدان وضمن البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيز الأهداف الإنمائية للألفية المحدود على البلدان النامية، فضلاً عن النطاق المحدود للقضايا التي تناولتها، أعاق تحقيق خطة إنمائية متكاملة ومتوازنة وتحويلية حقاً.

بالطبع، تغير العالم أيضاً إلى حد كبير على مدى السنوات الـ 20 الماضية. فقد غير الانتشار التدريجي للرخاء وانخفاض مستوى الفقر العالمي خطوط الانقسام بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وأعاد تشكيل توازن القوى العالمي.⁶ غير أن سلسلة من أزمات الغذاء والطاقة والمناخ والأزمات المالية والسياسية العالمية والإقليمية التي أثرت على المناطق جميعها غيرت إلى حد كبير مسار التنمية وتهددت التقدم المحرز بالخطر. ويذهب العلماء إلى أن هذه الأزمات تعكس ندرة عالمية في الموارد، ما يشير إلى أن التنمية العالمية أخذت تصل نهايات أو حدوداً طبيعية.⁷

يمثل اتفاق المجتمع الدولي في ريو+20 العام الماضي على تطوير أهداف التنمية المستدامة فرصة هامة لتمكين المجتمع الدولي من دمج الخطتين المتوازيتين، خطة 'التنمية' وخطة 'التنمية المستدامة'. ومع تقدّم المفاوضات والمشاورات بشأن الأهداف، هناك الآن تأييد واسع النطاق لإطار تنموي واحد لما بعد عام 2015 يحتوي مجموعة واحدة من الأهداف يمكن تطبيقها على البلدان جميعاً دون استثناء، ولكن مع إمكان تكييفها للوقائع والأوليات الوطنية.

وإذا كانت أهداف التنمية المستدامة مصممة تصميماً جيداً ومحددة الغايات وقابلة للقياس فإنها ستسهم إسهاماً كبيراً في التعاون العالمي والإقليمي بشأن التنمية. وستهيمن على الخطاب الإنمائي لما لا يقل عن السنوات الـ 15 التالية من خلال تمويل وبرمجة ثنائية ومتعددة الأطراف ومن الأمم المتحدة، وستكون لها آثار بعيدة المدى على التخطيط الوطني في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما في ذلك البلدان العربية.

المنطقة العربية فريدة في العالم- لديها لغة مشتركة وثقافة مشتركة وتاريخ مشترك وسجل طويل من التعاون والتآزر بين بلدانها. ولا تزال جامعة الدول العربية تسعى منذ عقود إلى تطبيق فكرة التكامل الإقليمي فيما بين البلدان العربية، بجهود تعود إلى خمسينات القرن الماضي

⁵ Tighe Geoghegan (2013) *Post-2015: framing a new approach to sustainable development* ورقة في مجال

السياسة للمنتدى البحثي المستقل بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015،

<http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1690IRF%20Framework%20Paper.pdf>

⁶ Tighe Geoghegan (2013)

⁷ Rockstrom J, Sachs J, Ohman M, Schidt-Traub G (2013) *Sustainable Development and Planetary Boundaries* -

Background Research Paper، ورقة بحثية قُدمت لفريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015،

http://www.post2015hlp.org/wp-content/uploads/2013/06/Rockstroem-Sachs-Oehman-Schmidt-Traub_Sustainable-Development-and-Planetary-Boundaries.pdf

– أقدم من أي منطقة نامية أخرى.⁸ وتواجه المنطقة العديد من التحديات المشتركة، بما في ذلك الزيادات السكانية وازدياد أعداد الشباب وارتفاع معدلات البطالة والتحضر السريع وازدحام المدن وتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين والنقص في الأراضي الصالحة للزراعة وفي الأغذية والمياه. ومع ظهور ما يسمى بالربيع العربي والأحداث التي تلت، ارتقى السلم والأمن والحوكمة وحقوق الإنسان إلى رأس جدول أعمال التنمية الإقليمية. غير أن المنطقة تتميز أيضاً بتنوع اقتصادي وديمقراطي واجتماعي هائل، كما تتفاوت قدرة البلدان منفردة على التصدي لتحديات التنمية تفاوتاً كبيراً. وعلاوة على ذلك، لم تستغل المنطقة استغلالاً كاملاً إمكانيات التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي، ويمكن القيام بالمزيد لتمكين المنطقة من التحدث بصوت مشترك. وتوفر التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة وكذلك مجالات الاختلاف فرصاً أكبر للتعاون الإقليمي والتكامل وإقامة شراكات تساعد على التقدم الإنمائي.

ومع تجلي معالم خطة التنمية العالمية الجديدة، الوقت مناسب للمنطقة لمناقشة وجهات نظرها وأولوياتها والمساعدة على تشكيل خطة تناسب المنطقة العربية. وللقيام بذلك، سيكون من حاسم الأهمية سماع الصوت العربي عالياً وواضحاً في العمليات الحكومية الدولية التي تحدد أهداف التنمية المستدامة، للمساعدة على بلورة نتيجة تكون في نهاية المطاف مفيدة ونافعة للبلدان العربية.

2. التعلم من الأهداف الإنمائية للألفية: تناول مواطني القوة والضعف في إطار الأهداف الإنمائية للألفية

أعطت الأهداف الإنمائية للألفية زخماً سياسياً وبروزاً لأهمية التنمية البشرية على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. وأثبتت أن الأهداف الدولية يمكن أن تحشد العمل والإرادة السياسية باتجاه وضع مجموعة أساسية من الأولويات الإنمائية، المعترف بها على نطاق واسع لتخدم كنقطة يلتقي عليها مختلف الأطراف الفاعلة في مجال مكافحة الفقر بمختلف أشكاله ومظاهره.⁹ ويمكن تلخيص نقاط قوة الأهداف الإنمائية للألفية بتعزيز التزام الحكومات بخفض الفقر وحشد العالم وراء غرض أخلاقي وتوفير وجهة سياسية وتحديد مؤشرات على النتائج واضحة ومحددة زمنياً وتحفيز زيادة الاستثمارات في عدة مجالات هامة وإدامة الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية.¹⁰ ويؤرى أن بساطة الأهداف وإيجازها ساهما أيضاً في نجاحها. لقد أتى نسق إطار الأهداف الإنمائية للألفية برؤية ملهمة إلى جانب مجموعة من الأهداف والغايات الملموسة والمحددة زمنياً يمكن رصدها بمؤشرات إحصائية سليمة.¹¹

من ناحية أخرى، تعرضت الأهداف الإنمائية للألفية للنقد لعدد من الأسباب. فإلى جانب أن العديد من الأهداف لم يتحقق، ثبت أن الغايات نفسها محدودة النطاق بالمقارنة مع إعلان الألفية. فهي، على وجه الخصوص، لم تتناول على نحو كاف قضايا هامة مثل الاستدامة البيئية

⁸ البنك الدولي (2012)، *From Political to Economic Awakening in the Arab World: The Path of Economic*

Integration, The World Bank، متاح على الموقع: http://www.wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2012/05/25/000333038_20120525021154/Rendered/PDF/688320vol020ES05023020120Box369244B.pdf

⁹ فريق الأمم المتحدة للدعم الفني (UNTST) (2013)، *Issues Brief: Conceptual Issues*، أعد للفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، آذار/ مارس 2013،

<http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1729stissuesconceptual2.pdf>

¹⁰ Bates-Eamer, Nicole, Barry Carin, Min Ha Lee, Wonhuk Lim and Mukesh Kapila (2012) *Post-2015 Development*

Agenda: Goals, Targets and Indicators, CIGI-KDI

http://www.cigionline.org/sites/default/files/MDG_Post_2015v3.pdf

¹¹ فريق عمل منظومة الأمم المتحدة (UNTT) (2012)، *Realizing the Future We Want For All*, Report to the Secretary-General

http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/Post_2015_UNTTreport.pdf

والإقصاء الاجتماعي واللامساواة وحقوق الإنسان والحوكمة والأمن ووسائل التنفيذ. وعلاوة على ذلك، فإنها تمحورت حول الجهات المانحة ولم تدرك الاختلاف الواسع لنقاط انطلاق البلدان النامية ولم تعالج على نحو كاف معدل التحسن وفضلت الكمية على النوعية. وإضافة إلى ذلك، لم تكن الأهداف الإنمائية للألفية قادرة على التكيف في مواجهة الصدمات الأخيرة الناجمة عن الأسواق العالمية المتقلبة وندرة الموارد والكوارث.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن أهداف التنمية المستدامة ستحتاج إلى تسريع ومواصلة العمل الذي بدأ تحت رايه الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى تحقيق إدماج اقتصادي واجتماعي أكبر والتأكيد على التكامل والتوازن بين التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.¹² وللقيام بذلك، ينبغي أن يكون تأطير أهداف التنمية المستدامة أوسع من تأطير الأهداف الإنمائية للألفية – في حين ينبغي أن يظل القضاء على الفقر الهدف الأسمى، ينبغي أن تؤسس الخطة الجديدة لنموذج مختلف في التنمية الدولية نحو تنمية مستدامة شاملة للجميع ومحورها الإنسان.¹³

3. التقدم الإقليمي العربي المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية والأولويات لخطة ما بعد عام 2015

"إن الافتقاد الدائم للحوكمة السليمة واعتماد الإقصاء الاقتصادي في المنطقة العربية يفسر كيف أن البلدان التي سجلت أهم الإنجازات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي ذاتها التي شهدت اضطرابات اجتماعية"¹⁴

من الصعب تناول التنمية المستدامة في المنطقة العربية دون إيلاء الاعتبار الواجب للسياق السياسي الخاص بها. وفي الواقع، عانت المنطقة ولا تزال تعاني آثار الاحتلال وعدم الاستقرار والصراع. فبالإضافة إلى أن فيها في فلسطين أطول وآخر احتلال عسكري حديث، فإنها قد شهدت في الآونة الأخيرة أشكالاً مختلفة من العنف والعدوان والصراع في معظم البلدان، وخصوصاً في بلدان 'الربيع العربي'. وهناك اعتراف واسع النطاق بأن التنمية المستدامة ليست ممكنة دون تحقيق السلام والأمن، وأن المطلوب "تقديم دعم خاص للشعوب التي تعاني من هذه الظروف، لا سيما الشعوب الواقعة تحت الاحتلال".¹⁵

قد كان أداء المنطقة العربية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية مختلطاً – فقد أحرزت تقدماً كبيراً نحو تحقيق بعض الأهداف (خصوصاً معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومحو الأمية والمساواة بين الجنسين في التعليم)، إلا أنها تخلفت عن الركب فيما يتعلق بأهداف هامة تتعلق بالجوع وانعدام الأمن الغذائي والحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي المحسنة ووفيات الأطفال والأمهات.¹⁶ ومن المهم كذلك من وجهة نظر عربية إقليمية أن يحافظ المجتمع العالمي على التزام راسخ بالتنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية وعدم تحويل الموارد المخصصة لتحقيقها إلى غايات أخرى.¹⁷

¹² فريق الأمم المتحدة للدعم الفني (UNTST) (2013)

¹³ فريق عمل منظومة الأمم المتحدة (UNTT) (2013)

¹⁴ الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (2013): التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما

بعد 2015، http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_EDGD_2013_1_E.pdf

¹⁵ الإسكوا (2011)، نتائج الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر ريو 20+

¹⁶ المرجع السابق

¹⁷ بيان من تونس أثناء الجلسة الأولى لاجتماع الفريق العامل المفتوح بشأن أهداف التنمية المستدامة (14-15 آذار/ مارس

(2013)

بالمقارنة مع مناطق نامية أخرى في العالم، المنطقة العربية هي الأقل تأثراً بالفقر المدقع. ومع ذلك، في حين انخفضت معدلات الفقر في المناطق النامية الأخرى، ظلت هي نفسها في المنطقة العربية منذ عام 1990، رغم زيادة نصيب الفرد من الدخل خلال تلك الفترة. ويعكس ذلك تفاوتاً في توزيع مكاسب التنمية يضاعف أسس الاستقرار السياسي والاجتماعي. كذلك كان التقدم المحرز نحو الأهداف متفاوتاً عبر الأقاليم الفرعية والبلدان: ستحقق بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير الأهداف الإنمائية للألفية؛ وسيكون التقدم المحرز في البلدان المتوسطة الدخل مختلطاً؛ بينما من غير المرجح أن يحقق أقل البلدان نمواً معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا ينبغي أن يظل النهج المتعدد الأبعاد للقضاء على الفقر هدفاً رئيسياً من أهداف التنمية المستدامة، التي ربما ينبغي أن تركز على عملية التنمية قدر تركيزها على نتائج التنمية.

يبرز آخر تقرير عن التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية مفارقة مثيرة للاهتمام - فبعض البلدان الرائدة في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية (مثل تونس وسوريا ومصر) هي أيضاً التي تعاني من اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي.¹⁸ ويكشف ذلك عن احتمال وجود أوجه عجز في الحوكمة والمشاركة، ويؤكد أهمية النظر في التفاوتات والاختلافات ضمن البلد الواحد. ويذهب التقرير إلى أنه ينبغي أن يكون في صميم أي إطار مقترح لما بعد عام 2015 أهداف ومؤشرات متعلقة بالحوكمة والإنصاف من أجل رصد الإصلاحات المطلوبة للمحافظة على حقوق الإنسان والمشاركة في صنع القرار وكرامة الناس.¹⁹

غير أن التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية لا يعكس بالكامل أولويات التنمية وتحدياتها في المنطقة العربية التي تواجه مجموعة واسعة من التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المترابطة. فعلى الصعيد البيئي، نصيب الفرد الواحد من المياه العذبة المتوفرة في المنطقة هو الأقل بين مناطق العالم جميعاً، ويترافق ذلك مع تناقص توفر الأراضي الصالحة للزراعة وتدهور الأراضي وتفاقم آثار تغير المناخ.²⁰ وهذا يثير تساؤلات خطيرة فيما يتعلق بالأمن الغذائي الإقليمي. ويجري سدّ العجز الغذائي إلى حد كبير عن طريق الواردات والاستغلال المفرط للموارد المحدودة، ما يجعل المنطقة عرضة للصدمات. وفي حين أصبحت موارد الطاقة، كالنفط والغاز، العمود الفقري للإنتاج الإقليمي والتجارة الإقليمية، ليست بلدان المنطقة جميعها غنية بالطاقة. كذلك أصبح أمن الطاقة يشكل مصدر قلق للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة بسبب تقلب أسعاره وتزايدها، فضلاً عن الافتقار إلى الكفاءة في الاستخدام والإنتاج.

وهناك مجموعة من الاتجاهات الديمغرافية التي تفاقم هذه المشاكل. فقد زاد عدد السكان العرب ثلاث مرات تقريباً منذ عام 1970، ويعيش الآن أكثر من نصف سكان المنطقة في المدن.²¹ ويتوقع أن يزداد عدد السكان في المناطق الحضرية بأكثر من الضعف بين عامي 2010 و2050.²² ويضيف ذلك أعباء كبيرة على الحكومات فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية مثل الطاقة والمياه والنفايات والصرف الصحي - فضلاً عن العمل اللائق.

¹⁸ المرجع السابق

¹⁹ المرجع السابق

²⁰ المنتدى العربي للبيئة والتنمية (2011): *البيئة العربية 4: الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير*،

²¹ الإسكوا (2009) *الملاحق الديموغرافية للبلدان العربية* (E/ESCWA/SDD/2009/Technical Paper.9)، بيروت

²² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (2010)، *المستويات السكانية وتوجهات المنطقة العربية وسياساتها: التحديات والإمكانات المتاحة*، ورقة بحثية لـ Barry Mirkin قدمت لتقرير التنمية البشرية العربية، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي للدول العربية. <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper01-en.pdf>

ولا تزال معدلات البطالة تتزايد ولا يزال استحداث فرص عمل، وخاصة للشباب والنساء، أحد أهم تحديات التنمية الاجتماعية. وفي الواقع، تجاوزت معدلات البطالة في عام 2013 مستوياتها في عام 1990، فربع الشباب العرب عاطلون وخمس النساء عاطلات عن العمل.²³ وتقل أعمار أكثر من نصف السكان في المنطقة عن 25 عاماً وهم الأكثر تعليماً وتنقلاً.²⁴ وهناك حاجة إلى استحداث الملايين من فرص العمل اللائق كل سنة لخدمة هذا الطلب المتنامي.²⁵ وفي الاستجابة لهذا التحدي، دعت تونس، على سبيل المثال، إلى وضع هدف هو استحداث وظائف وعمل لائق للجميع، مع ما يرتبط بذلك من أهداف تتعلق بإصلاحات لنظم التجارة العالمية وتنويع للاقتصادات وتعزيز للقدرات الإنتاجية.²⁶

إنّ الحالة الاقتصادية والتوقعات للمنطقة مختلطة – فبينما يتمتع بعض البلدان بنمو مستقر، تواجه بلدان أخرى حالات طوارئ أو احتلال أو أمن معقدة تؤثر على النمو. ولا تزال المنطقة العربية الأقل تصنيعاً مقارنة بغيرها من مناطق العالم المتوسطة الدخل، ولم تنجح في تطوير قطاع خاص قوي من شأنه أن يولد فرص عمل منتجة للشباب.²⁷ وهناك حاجة ملحة إلى نمو أقوى لاستحداث فرص عمل وتوفير فوائد ملموسة للسكان. ولكي يكون ذلك ممكناً، تحتاج البلدان العربية إلى الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا، وعلى المجتمع العالمي أن يسعى إلى معالجة التشوهات من خلال إصلاحات بنوية ومنهجية لنظم الحوكمة عالمية للتجارة والاستثمار والديون وحقوق الملكية الفكرية.²⁸ وبالنسبة للبلدان التي تعاني حالات عدم استقرار وصراع أو تلك الخارجة من مثل هذه الحالات، فإن التصدي للفساد ووقف النقل غير المشروع للموارد واستعادة الأصول ستوفر كلها مصدراً إضافياً للتمويل تحتاج إليه هذه البلدان بشكل ماس للنهوض بالتنمية المستدامة.²⁹

تشير هذه الشبكة المعقدة والمتراصة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها المنطقة إلى الحاجة إلى وضع خطة تنمية إقليمية تحويلية متكاملة طويلة الأمد. وفي حين تجد هذه التحديات صدى لها في مناطق أخرى، إلا أن لها في المنطقة العربية مجموعة فريدة من العوامل المحركة، إذ تأتي إصلاحات الحوكمة في صميم معالجة العديد من هذه التحديات المترابطة بطريقة متكاملة وتشاركية وشفافة ومنصفة وشاملة. وسيشكل توفير فرص العمل والنمو العادل ومعالجة تزايد ندرة الموارد أولويات التنمية الرئيسية للمنطقة في مضيها إلى الأمام. وينبغي أن يعالج إطار التنمية المستدامة الناشئ هذه المسائل على نحو كاف ليكون ذا مغزى للعالم العربي.

تساهم أوجه النقص المستمرة في المنطقة العربية في الحوكمة والإقصاء الاقتصادي، بما في ذلك على المستوى دون الوطني، في تفسير لماذا عانى بعض البلدان اضطرابات اجتماعية رغم

²³ الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (2013)

²⁴ الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالشباب (2010) " نظرة عامة إقليمية: الشباب في المنطقة العربية"، الأمم المتحدة، بيروت

²⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010). تذهب التقديرات إلى أن هناك حاجة لـ 5 ملايين وظيفة كل عام حتى عام 2030 لتجنب الزيادة في معدل البطالة.

²⁶ بيان من تونس أثناء الجلسة الرابعة لاجتماع الفريق العامل المفتوح بشأن أهداف التنمية المستدامة (17-19 حزيران / يونيو 2013)

²⁷ الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (2013)

²⁸ بيان من مصر أثناء الجلسة الثانية لاجتماع الفريق العامل المفتوح بشأن أهداف التنمية المستدامة (17-19 نيسان / أبريل 2013)

²⁹ بيان من مصر أثناء الجلسة الأولى لاجتماع الفريق العامل المفتوح بشأن أهداف التنمية المستدامة (14-15 آذار/ مارس 2013)

أن أدائها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان جيدا.³⁰ من هنا، كي تتجح خطة التنمية لما بعد عام 2015 في المنطقة العربية، ينبغي أن تقوم على مبادئ مثل احترام حقوق الإنسان والمساواة والحكم الديمقراطي وسيادة القانون.

إن النظر في المبادئ الأساسية لخطة التنمية لما بعد 2015 وفي أولوياتها من منظور إقليمي عربي هو أحد الاعتبارات الأولية الهامة للمنطقة. أما على الصعيد العالمي، فقد وافقت الحكومات في ريو+20 على أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون عملية المنحى وموجزة ويسهل التواصل بشأنها ومحدودة العدد وطموحة وذات طبيعة عالمية وقابلة للتطبيق في كافة البلدان. وقد سلطت التقارير العالمية الرئيسية الضوء أيضاً على مجموعة من المبادئ العالمية والأولويات (أنظر الإطار 2). وأنجز العديد من المشاورات الإقليمية العربية والتقارير المتعلقة بخطة عمل ما بعد عام 2015. واستكمل على مدى الأشهر القليلة الماضية إعداد تقارير ومشاورات، بما في ذلك على المستويين الإقليمي والوطني في بلدان عربية مختارة. وتسلط هذه المشاورات والتقارير الضوء على مجموعة من الرسائل والأولويات لوضع خطة تنموية لما بعد 2015 تكون مناسبة للمنطقة العربية (أنظر الإطار 2).

الإطار 2. مبادئ ورسائل من التقارير العالمية والمشاورات العربية الإقليمية بشأن خطة ما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة

مبادئ لخطة التنمية لما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة من التقارير العالمية الرئيسية

- ثلاثة مبادئ أساسية: حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة، وكذلك أربعة أبعاد: التنمية الاجتماعية الشاملة، والاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية الشاملة، والسلام والأمن.³¹
- تحول أساسي واحد: الإقرار بأن السلام والحكم الرشيد عناصر أساسية للرفاه، إلى جانب خمس تغييرات تحويلية كبيرة: (1) عدم تجاهل أحد (2) وضع التنمية المستدامة في صميم الاهتمام (3) تحويل الاقتصادات نحو الوظائف والنمو الشامل (4) تحقيق السلام وبناء مؤسسات عامة فعالة ومنفتحة ومسؤولة و (5) إقامة شراكة عالمية جديدة.³²
- أربعة مبادئ ضرورية لتعزيز خطة التنمية لما بعد عام 2015: تنمية متكاملة ومساواة ونهج قائم على حقوق الإنسان وقدرة على التكيف.³³

³⁰ المرجع السابق

³¹ فريق عمل منظومة الأمم المتحدة (UNTT)، (2012)

³² فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى (2013) *A New Global Partnership: Eradicate Poverty and Transform*

<http://www.post2015hlp.org/the-report/>، *Economies through Sustainable Development*,

³³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2013)، *Breaking Down the Silos: Integrating*

Environmental Sustainability in the Post-2015 Agenda، تقرير عن المشاورات المواضيعية بشأن الاستدامة البيئية وما

بعد 2015، <http://www.worldwewant2015.org/sustainability2015report>

منظور إقليمي بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015³⁴

يحدد التقرير المشترك للجان الإقليمية الأولويات الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام 2015 من منظور إقليمي. أولويات المناطق الأربع جميعها هي التنويع الاقتصادي والعمالة والإدماج والحماية الاجتماعية وبناء القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية والبيئية. وتشدد جميعها على أهمية الديمقراطية والمساءلة وحقوق الإنسان والسلام والأمن وحل الصراعات والحاجة إلى إعادة النظر في آليات الحوكمة الدولية. الأولويات الأربع الرئيسية للمناطق جميعها هي: (1) العمالة المنتجة وتوليد فرص العمل اللائق (2) معالجة عدم المساواة (3) الاستدامة البيئية (4) الحوكمة الديمقراطية.

منتدى التنمية العربي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، عمان، نيسان/أبريل 2013³⁵

رأت هذه المشاورات أنه ينبغي إدراج المجالات التي كانت في صميم إعلان الألفية في الإطار العالمي القادم: قضايا الحوكمة والمشاركة؛ والقضايا المتصلة بالسلام والأمن وتقرير المصير؛ واحتضان أوفى للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما أبرزت الحاجة إلى الشراكات والتمويل لتحقيق التنمية بشكل أفضل من خلال إطار تنموي أفضل للمستقبل مع مجموعة أوسع من الشركاء. واعتبر التعاون الإقليمي أيضاً محركاً رئيسياً للتنمية ينبغي التأكيد عليه. وفيما يتعلق بمبادئ خطة التنمية لما بعد عام 2015، سلط الاجتماع الضوء على قيم خمس ذات أهمية خاصة للمنطقة العربية، هي الإنصاف والقدرة على التكيف والاستدامة والمساءلة والمشاركة.

اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي، دبي أيار/مايو 2013³⁶

شمل بعض الرسائل الرئيسية المنبثقة عن هذه المناقشات أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن توازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وتأخذ بالاعتبار مبادئ ريو (وخصوصاً المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة) وأن تكون مدعومة بالوسائل المناسبة للتنفيذ، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هذه الأهداف واضحة وقابلة للقياس وتستند إلى العلم وتتيح تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على مواصلة استكمال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي على أهداف التنمية المستدامة أيضاً أن تراعي القدرات والسياسات والأولويات الوطنية للدول، مع إيلاء الاعتبار الواجب للسلام الدولي والأمن والقضاء على الفقر وقطاعات الغذاء والطاقة والمياه، من بين أمور أخرى.

استناداً إلى هذا الاستعراض، يُقترح أن تشمل الأولويات الرئيسية والمبادئ المتعلقة بالمنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة وإطار ما بعد عام 2015 ما يلي:

مبادئ إقليمية

- السلام والأمن وإنهاء الاحتلال والسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية.
- الإدارة الفعالة: الديمقراطية، والمساءلة، والمشاركة، والشفافية، وسيادة القانون.
- الاستدامة والقدرة على التكيف: مبادئ ريو، بما في ذلك المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والاستهلاك المستدام والإنتاج، وكفاءة استخدام الموارد، والإنصاف عبر الأجيال، وكذلك حدود إمكانات الكوكب.

³⁴ اللجان الإقليمية للأمم المتحدة (2013)، «A Regional Perspective on the Post-2015 UN Development Agenda»، <http://www.regionalcommissions.org/post2015regionalreport.pdf>

³⁵ أنظر التقرير على الموقع: http://www.undg.org/docs/13095/ADF%20short-web_1406.pdf

³⁶ أنظر الوثائق على الموقع: <http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=2044E>

- حقوق الإنسان: الحرية، والعدالة، والحصول على الموارد والخدمات، وتوفير الفرص، والإنصاف، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (على النحو المتفق عليه بموجب القانون الدولي).
- التكامل: أهداف متوازنة عبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، واضحة، وقابلة للقياس وتستند إلى العلم.

الأولويات الإقليمية:

- الالتزام المستمر بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر بوصفه هدفاً رئيسياً.
- أوجه العجز في الحوكمة والمشاركة – الحاجة إلى إجراء إصلاحات للحفاظ على حقوق الإنسان، والمشاركة في صنع القرار وكرامة الناس (والحاجة إلى هدف وغايات ومؤشرات عالمية للحكومة).
- عدم المساواة في توزيع مكاسب التنمية وتحقيق نمو نوعي – الحاجة إلى معالجة التفاوتات الوطنية ودون الوطنية بشكل أفضل، فضلاً عن قياس الفقر والإقصاء الاقتصادي.
- الحاجة إلى التنويع الاقتصادي، وخلق فرص عمل والإدماج الاقتصادي.
- بناء القدرة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (بما في ذلك تغير المناخ)، وذلك من خلال القضاء على الفقر؛ وأمن الطاقة والمياه والغذاء؛ وتوفير ما يكفي من الخدمات الأساسية؛ والحماية الاجتماعية.
- دور أكبر للتعاون والتكامل الإقليميين.
- شراكة عالمية جديدة وآلية حوكمة للتنمية مع مجموعة واسعة من الشركاء، مسنودة بوسائل مناسبة للتنفيذ، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات.

باء- مناقشة بشأن القضايا المفاهيمية الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة

- في صياغة أهداف التنمية المستدامة، سيحتاج المجتمع الدولي إلى معالجة مجموعة رئيسية من القضايا المفاهيمية ليؤدي ذلك إلى وضع خطة دولية تحويلية حقاً. وسيشمل ذلك:
- تحقيق خطة شاملة تملكها الحكومات الوطنية وتوفر إطاراً عالمياً مرناً يناسب البلدان جميعاً؛ و
 - إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية بفعالية بطريقة متوازنة وتعزيز الترابط بين العلم والسياسات؛ و
 - إقامة شراكة عالمية جديدة تضع أهداف التنمية المستدامة في إطار حوكمة فعالة بوسائل كافية للتنفيذ وآلية للمساءلة.

ترتبط هذه القضايا المفاهيمية ارتباطاً وثيقاً ببعض نقاط الضعف الرئيسية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية التي تنبغي معالجتها في إطار أهداف التنمية المستدامة. وهي بذلك توفر نقطة ارتكاز هامة لمنظور إقليمي عربي يمكن أن يساعد على تشكيل النتائج. وسيستكشف هذا الجزء من الورقة بمزيد من التفصيل القضايا المفاهيمية الرئيسية الثلاث المبينة أعلاه ويسلط الضوء على وجهات النظر والأولويات كي تنظر فيها المنطقة العربية.

1. أهداف جامعة ولكن قابلة للتكيف بحسب الاختلافات الوطنية في المنطقة العربية

"نحن جميعاً متفقون على الطابع الشمولي لأهداف التنمية المستدامة، ولكن قد يكون لدى كل منا فهم مختلف للكيفية التي ينبغي أن ينعكس بها ذلك في الأهداف"³⁷

أحد الانتقادات التي وجهت للأهداف الإنمائية للألفية أنها كانت ذات طابع عالمي، لكنها لم تكن قابلة للتطبيق في البلدان جميعها دون استثناء. وعلاوة على ذلك، فإنها ليست مصممة خصيصاً بما فيه الكفاية للسياقات الإقليمية والوطنية وشوّهت الأولويات الوطنية. وبالرغم من تنوع صيغتها، إلا أنها لم تكن أدوات تخطيط فعالة – فأهدافها التي من نوع 'مقاس واحد يناسب الجميع' لم تمكن البلدان المختلفة من استخدامها كأساس لسياسات وطنية.

رداً على أوجه القصور هذه، هناك الآن تأييد واسع لإطار تنموي واحد لما بعد عام 2015 يتضمن مجموعة واحدة من الأهداف القابلة للتطبيق في البلدان جميعها دن استثناء، مع إمكانية تكيفها حسب الوقائع والأولويات الوطنية. وقد سلط الفريق العامل المفتوح الضوء على أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون جامعة، لكنها أيضاً مرنة بما يكفي لضمان أن تتمكن البلدان ذات مستويات تنمية وأولويات وطنية مختلفة³⁸ وهناك اختلافات هائلة بين البلدان من حيث الموارد والقدرات والمسؤولية عن المشاكل البيئية العالمية. ويوفر مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وهو جزء لا يتجزأ من العديد من الاتفاقات العالمية، إطاراً مفيداً للاتفاق على أهداف تتيح للبلدان المفردة الامتثال بوتائر مختلفة مستخدمة أهدافاً وجدولاً زمنية مختلفة للتنفيذ.

وبالإضافة إلى وضع خطة شاملة، ينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة أكثر ملاءمة لعملية صنع السياسات الوطنية، بأن تسمح للبلدان بتحديد أهداف متباينة يمكن أن تكون مصممة لحالات تنمية وطنية محددة. وقد تعمل الأهداف العامة بشكل أفضل عموماً 'كبوصلة' تهدي الأولويات الإنمائية للبلدان. غير أنه ينبغي أن تفصل الأهداف العالمية بأهداف ومؤشرات وطنية، كي يتسنى لها توجيه التخطيط وصنع السياسات.³⁹ وسيتيح نهج "أهداف عالمية وغايات وطنية" هذا للبلدان أن تعين أهدافاً أكثر ملاءمة لها، مثل الحد من أوجه التفاوت دون الوطنية الخاصة بها أو سد ثغرات في الحوكمة. وسيكون ذلك أحد الاعتبارات الهامة للمنطقة العربية، نظراً للتنوع الكبير بين البلدان العربية من حيث القدرات والأولويات.

ومع ذلك، ستكون هناك حتماً مقايضات بين الشمولية والمرونة – بين اتباع نهج من-أعلى-إلى-أسفل ونهج من-أسفل-إلى-أعلى. فستمكن المرونة الأكبر (أو اتباع نهج من-أسفل-إلى-أعلى) من زيادة التملك الوطني ومن تعزيز التنفيذ، لكنها ستؤثر على القدرة على إجمال الأهداف والمؤشرات كي يصبح ممكناً إجراء مقارنات ورصد التقدم المحرز على المستويين الإقليمي والعالمي. على العكس من ذلك، سيحدث المزيد من الاتساق بين الأهداف (أو اتباع نهج من-أعلى-إلى-أسفل) تماسكاً إقليمياً وعالمياً أكبر ويعزز أكثر قابلية المقارنة والإجمال وقياس التقدم المحرز. مع ذلك، قد يتطلب التفاوض والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأهداف قدراً كبيراً من الوقت، وقد لا تكون هذه الأهداف مفيدة لأغراض التخطيط الوطني. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون عدد الأهداف المختلفة محدوداً (بـ 3 خيارات، مثلاً) إذا كان لضمان الإجمال

³⁷ الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة (2013)، *Progress Report of the Open Working Group of*

A/67/941 *the General Assembly on SDGs*

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/67/941&Lang=E

³⁸ المرجع السابق

³⁹ Miyazawal and Hoiberg Olsen S (2013) *MDGs: What worked well and what should new SDGs do differently?*

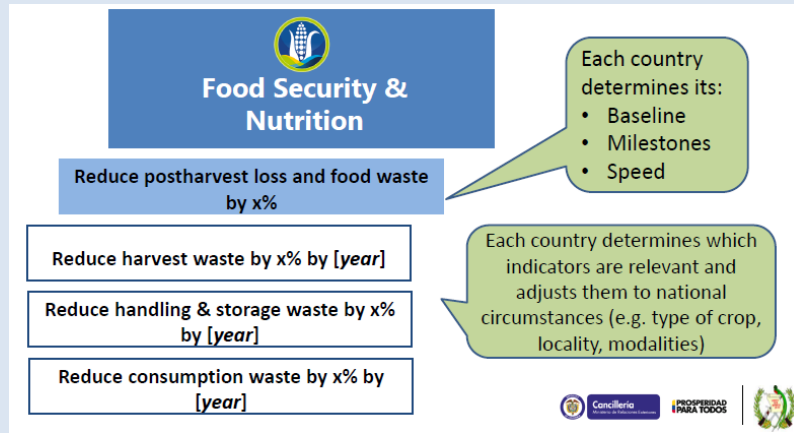
مقالة من المنتدى البحثي المستقل

وقابلية المقارنة أن يتحقق. ولقد حازت هذه القضية المفاهيمية على الكثير من الاهتمام في المفاوضات والعمليات العالمية، وكذلك في أوساط الباحثين، وقدمت بشأنها بعض المقترحات المبتكرة (أنظر الإطار 3).

الإطار 3: نهج لوحة الأهداف والغايات⁴⁰

من أجل تحقيق توازن بين نهج من أعلى-إلى-أسفل ونهج من أسفل-إلى-أعلى، اقترحت حكومتنا كولومبيا وغواتيمالا في حزيران/يونيو 2013 "نهج اللوحة" (dashboard) لخطة التنمية لما بعد عام 2015، حيث تضم مجموعة متنسقة من الأهداف العالمية المشتركة مقاسة بمجموعة أساسية من الغايات والمؤشرات المتفق عليها دولياً. ولكل بلد أن يقرر سرعة ومستوى كل غاية وأي من الغايات والمؤشرات تعنيه وفقاً لظروفه الوطنية (مثل زيادة الكفاءة بنسبة X % بحلول عام 20YY – أنظر الشكل أدناه). ويفترض أن يتم التفاوض بشأن مثل هذه الغايات العامة، أو "النماذجية"، وتتم الموافقة عليها على الساحتين الإقليمية والعالمية، ما سيوفر اتساقاً ويتيح إجمالاً للأهداف بعد ذلك لتستخدم كمدخلات لعمليات الرصد الإقليمية والعالمية. وقد اعتمد مثل هذا النهج أيضاً فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى في تقريره الأخير إلى الأمين العام.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدان أن تحدد غايات وطنية إضافية و/أو مؤشرات قد تكون مكملة للإطار العالمي. وبالإضافة إلى تعزيز التعاون وبناء القدرات وتبادل الخبرات، سيساهم هذا التصميم أيضاً في تحسين قابلية المقارنة والإجمال، وكذلك في تحقيق مزيد من الاتساق بين المستويات المختلفة.



إن مسألة الجمع بين إطار شامل جامع عالمياً مع غايات ذات صلة على الصعيد الوطني هي قضية مفاهيمية رئيسية ينبغي أن تنظر فيها الأطراف العربية المعنية لضمان أن تكون النتائج العالمية مناسبة للمنطقة العربية. ونظراً للتنوع الكبير بين البلدان العربية واختلاف الظروف والأولويات الوطنية، يُقترح أن تبحث الحكومات العربية المنظورات التالية:

- ينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة شاملة وجامعة عالمياً ومرنة وتوازن ما بين نهج من أعلى-إلى-أسفل ونهج من أسفل-إلى-أعلى، أي ينبغي أن تصاغ الأهداف بحيث تكون عامة وذات صلة بواقع البلدان جميعها، لكنها تسمح بالتمايز في الغايات والمؤشرات وفقاً للظروف الوطنية.

المستوى
الدولي

المستوى
الإقليمي

⁴⁰ أنظر المقترح على الموقع: <http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/ceea/meetings/UNCEEA-8-5a.pdf>

- ينبغي أن يترك تحديد الأولويات فيما بين أهداف التنمية المستدامة للبلدان فرادى لتقييم مرحلة التنمية الخاصة بها والفجوات الإنمائية الرئيسية والمدى الذي يمكن أن تعالج به تلك الثغرات وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي حدتها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الخاصة بها.
- ينبغي أن تسترشد اعتبارات الإنصاف في صياغة الأهداف والغايات بمبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة".
- ينبغي أن يتيح الإطار تحديد الغايات الوطنية ولكن أيضا ينبغي أن يبسر إجمال البيانات لأغراض الرصد والقياس على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويوفر نهج "لوحة الأهداف والغايات" خياراً مناسباً لتحقيق هذا التوازن، شريطة أن يكون عدد الغايات المدرجة في اللوحة محدوداً وأن يجري التفاوض بشأنها وتوافق عليها الحكومات لضمان ملاءمتها لصنع السياسات الوطنية.
- قد يكون هناك أيضا مجال للمفاوضات الإقليمية أو دون الإقليمية بشأن اختيار غايات ذات دلالة لمجموعات من البلدان العربية. وقد تكون المفاوضات على هذا المستوى الإقليمي أسهل وتمكن من إجمال ومقارنة البيانات على المستوى الإقليمي. وقد تختار البلدان الأكثر ثراء في المنطقة أن تتولى القيادة في تبني غايات طموحة ووضع طول واختبار تكنولوجيات جديدة تحقق التنمية المستدامة. كما يمكنها أن تساعد البلدان الأكثر فقراً في المنطقة في جهودها في مجال التنمية المستدامة.

2. تعزيز الترابط بين العلم والسياسة: إطار أهداف تنمية مستدامة يدمج بفعالية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

"من المهم الجمع بين ضرورات التنمية البشرية وضرورات التنمية المستدامة معاً في إطار تنمية قوي متنسق داخليا وتآزري"⁴¹

لم تكن العلاقة بين التنمية والبيئة موثبة في الماضي، وذلك لأن ثمن تحقيق مستويات معيشة أعلى كان إنضاب الموارد الطبيعية ومقاومة الأثر البيئي.⁴² وفي حين أن التكنولوجيات والعمليات المتجددة الجديدة الأكثر كفاءة بدأت تعالج هذه القضايا، تبين تقييمات⁴³ علمية عالمية كبرى أن البشر غيروا في السنوات الـ 50 الماضية النظم الإيكولوجية بسرعة أكثر وعلى نطاق أوسع مما تم في أية فترة مماثلة في التاريخ، ما يدعم الحجج التي تذهب إلى أننا قد دخلنا الآن عصراً جديداً من التأثير البشري على كوكب الأرض يعرف باسم "الانثروبوسين". وفي حين أحرز تقدم كبير على مدى العقد الماضي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لم يكن التقدم متجانساً أو عادلاً، وقد أثار ظهور أزمات المناخ والطاقة والغذاء والأزمات المالية مؤخراً أسئلة تتعلق بقدرة الأرض على مواصلة استيعاب آثار التنمية البشرية. وتسلط آخر التطورات العلمية الضوء على أننا قطعنا بالفعل ثلاثة من بين تسعة حدود كوكبية حاسمة تحدد فضاء

⁴¹ لجان الأمم المتحدة الإقليمية (2013)

⁴² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (2013)

⁴³ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2005)، Millennium Ecosystem Assessment Report، متاح على الموقع

- Global Environment Outlook (2012) للبيئة (2012) ؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة <http://www.unep.org/maweb/en/index.aspx> ؛ <http://www.unep.org/geo/geo5.aspx> ، GEO5

العمل المأمون للإنسانية⁴⁴. وفي حين أحرز تقدم، إلا أنه لم يكن مستداماً، وسيكون التحدي الرئيسي لأهداف التنمية المستدامة 'فصل' التنمية الاجتماعية-الاقتصادية عن الإفراط في استعمال الموارد وتزايد التدهور البيئي. وسيطلب ذلك من المجتمع العالمي اعتماد استغلال مستدام ومنصف للموارد، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وتحويل الاقتصادات بحيث تكون منخفضة الكربون وكفؤة من ناحية الموارد وقادرة على التكيف (غالباً ما يشار إلى ذلك بالاقتصادات الخضراء).

وهناك علامات واضحة لهذا التحدي في المنطقة العربية. ففي حين أحرز تقدم كبير في الأهداف الإنمائية للألفية، تسلط الأزمات السياسية الأخيرة وغيرها من الأزمات الضوء على أوجه القصور التي لم يلتقطها إطار الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كاف. ويزيد العجز في الحوكمة والمشاركة، وعدم المساواة في توزيع مكاسب التنمية، وتفاقم ندرة الموارد الطبيعية من إمكان تعرض المنطقة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويهدد مكاسب التنمية التي تحققت على مدى السنوات العشر الماضية.

كان التركيز الرئيسي لإطار الأهداف الإنمائية للألفية مكافحة الفقر وتحسين حياة الأشد فقراً في العالم. ومن المتفق عليه على نطاق واسع أن القضاء على الفقر وتحسين رفاهية الإنسان ينبغي أن يظلا المحور الرئيسي في إطار ما بعد عام 2015. ومع ذلك، هناك أيضاً اعتراف قوي بالحاجة إلى وضع خطة تحويلية حقاً من شأنها أن تضع اللبنة الأساسية للازدهار المستدام للجميع على أساس مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة⁴⁵. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان الجمع بين ضرورات التنمية البشرية وضرورات التنمية المستدامة معاً في إطار تنمية قوي ومتسق داخلياً وتآزري⁴⁶.

وقد سلط التفكير ملياً في الأهداف الإنمائية للألفية وعلى وجه التحديد الهدف الإنمائي السابع الضوء على سوء التكامل بين خفض الفقر والاستدامة البيئية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ما ولد إحساساً زائفاً بوجود تنافس بين الأهداف البيئية وهدف خفض الفقر. فعلى سبيل المثال، تتناول الهدف الإنمائي السابع مجموعة محدودة جداً من قضايا الاستدامة البيئية، وافترق إلى الروابط المشتركة مع سائر الأهداف الإنمائية للألفية، وركز إلى حد كبير على 'التغييرات في حالة البيئة' بدلاً من القوى الدافعة وراء هذه التغييرات. ونتيجة لذلك، عملت الاستدامة البيئية عموماً في صومعة معزولة دون أن يكون لها سوى علاقة ضئيلة مع الأسباب الجذرية للفقر. كذلك انتقدت الغايات المحدودة التي اعتمدت على أنها غامضة ويصعب قياسها وجعلت من الصعب على الحكومات إيجاد حلول. وعلى الرغم من بعض الوجيهات الإيجابية للهدف الإنمائي السابع، أحرز تقدم غير كاف نحو معظم الغايات. ويمكن القول أن الفشل في تأطير الاستدامة البيئية كقضية من قضايا الفقر عامل حاسم في أوجه الفشل اللاحقة في رصد الهدف الإنمائي السابع وفي تقديم تقارير عنه وفي النتائج⁴⁷.

وتوفر خطة التنمية لما بعد عام 2015 الفرصة لمتابعة العمل لإنجاز الهدف الإنمائي السابع من خلال الجمع بين أكبر تحديين اثنين في عصرنا، وهما: تلبية احتياجات وتطلعات الناس في

⁴⁴ Rockstrom et al (2009) "A Safe Operating Space for Humanity", Nature 461, 24 September 2009

<http://www.nature.com/nature/journal/v461/n7263/full/461472a.html>

⁴⁵ فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى (2013)؛ فريق عمل منظومة الأمم المتحدة (UNTT)، (2012)

⁴⁶ اللجان الإقليمية للأمم المتحدة (2013)

⁴⁷ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (2013)

جميع أنحاء العالم، وحماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة البشرية.⁴⁸ وللقيام بذلك، هناك حاجة إلى جسر الفجوة بين العلم والسياسة.

1-2 جسر الفجوة بين العلم والسياسة من خلال التكامل

الموضوع الرئيسي الذي يربط بين التنمية البشرية والاستدامة البيئية هو مفهوم "التنمية المتكاملة". على مدى عشرين عاماً، طمح المجتمع الدولي، بما في ذلك المنطقة العربية، إلى إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة، ولكن لم يحقق أي بلد ذلك بعد.⁴⁹ ويوفر إطار ما بعد عام 2015 فرصة لمعالجة هذه الثغرة أخيراً ووضع حد للمناقشات العقيمة التي أدخلت بعداً من أبعاد التنمية المستدامة في صدام مع آخر.⁵⁰

على مدى العام الماضي، اقترح عدد كبير من هيئات الأمم المتحدة ومحللو السياسات ومنظمات الدعوة وجماعات الأبحاث مجموعة متنوعة من سبل دمج القضاء على الفقر مع الاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال، اقترح البعض توسيعاً محدوداً لإطار الأهداف الإنمائية للألفية، واقترح آخرون تعيين أهداف وغايات لكل بعد من الأبعاد الثلاثة، ثم تقييم الروابط المشتركة بينها، في حين حاول البعض الآخر بناء الأبعاد الثلاثة جميعها في الهيكل الرئيسي للأهداف نفسها. ويحظى نهج إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في كل هدف من الأهداف، على سبيل المثال من خلال غايات متكاملة، باهتمام ودعم كبيرين (أنظر أمثلة على المقترحات في الإطار 4).

الإطار 4: نهج مبتكرة لأهداف تنمية مستدامة متكاملة

1- فضاء آمن وعادل للإنسانية⁵¹

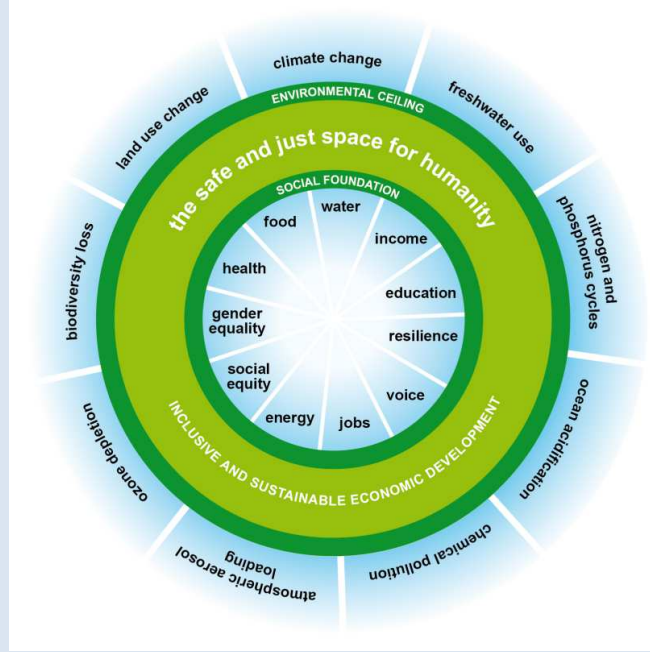
حدد اقتراح مبكر لتعزيز الترابط بين العلم والسياسة إطاراً مزدوجاً مستوحاً مما يسمى "الحدود الكوكبية التسع" التي تقوم على عمليات في "نظام الأرض" حاسمة الأهمية والتي تشكل سقفاً بيئياً (أو 'فضاء عمل مأمون للإنسانية') يحدث خرقه تغييراً بيئياً غير مقبول. وجمع المقترح بعد ذلك هذه الحدود مع 11 أساساً اجتماعياً يكمن أدناها حرمان بشري غير مقبول، وهي تعتمد إلى حد كبير على حقوق الإنسان. وبين السقف (الحد الأقصى) الكوكبي والأساس الاجتماعي، هناك مجال - على شكل كعكة - هو 'فضاء العمل المأمون للإنسانية' (أنظر الشكل أدناه).

Melamed C and Ladd P (2013) How to build sustainable development goals: integrating human development and environmental sustainability in a new global agenda, Overseas Development Institute and UNDP <http://www.odi.org.uk/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/8290.pdf>

⁴⁹ الفريق العامل المفتوح SDGs Issues Brief: Energy (2013b)، أعد للفريق العامل المفتوح بشأن أهداف التنمية المستدامة، تشرين الأول / أكتوبر 2013

<http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1729stissuesconceptual2.pdf>
Sustainable Development Solutions Network (2013) An Action Agenda for Sustainable Development: Report ⁵⁰
<http://unsdsn.org/files/2013/06/130613-SDSN-An-Action-Agenda-for-> for the UN Secretary-General, Sustainable-Development-FINAL.pdf

Raworth K (2012) A Safe and Just Space for Humanity, Oxfam, <http://www.oxfam.org/en/grow/policy/safe-and-just-space-humanity> ⁵¹



2- أهداف التنمية المستدامة: إدماج التنمية البشرية والاستدامة البيئية⁵²

تفترح هذه الورقة البحثية إطاراً متكاملاً يستند إلى ثلاثة أنواع من الأهداف: (1) أهداف تنمية بشرية يقترن تحقيقها بأثر بيئي طفيف (مثل التعليم والرعاية الصحية)، وينبغي أن تركز إلى حد كبير على غايات اجتماعية واقتصادية؛ و(2) أهداف تنمية بشرية تقترن بأبعاد بيئية هامة وأثار بيئية أكبر (مثل الغذاء والطاقة والمياه)، وينبغي أن تدمج غايات اجتماعية واقتصادية وبيئية؛ و(3) أهداف متصلة بالإدارة المشتركة للموارد العالمية والسلع العامة، وينبغي أن تشمل غايات عالمية.

3 - تضمين البيئة في أهداف التنمية المستدامة⁵³

توجز ورقة النقاش هذه التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إطاراً متكاملاً لتضمين البيئة في أهداف التنمية المستدامة. ويقترح النهج المتكامل لتضمين البيئة في الأهداف والغايات ما يلي:

- مجموعة مكمّلة من الأهداف والغايات التي تعزز بعضها بعضاً، وتغطي جميع الأهداف الرئيسية للأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة.
- أهداف متكاملة – ينبغي ملء المستوى الأعلى من أهداف التنمية المستدامة بعدد محدود من الأهداف المتكاملة التي يسهل فهمها، لكنها ليست بالضرورة بسيطة بطبيعتها. وينبغي أن تجسد الأهداف الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة جميعها – البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- مزيج من الغايات – ينبغي أن يستند كل هدف من الأهداف المتكاملة إلى مزيج من الغايات – بعضها متكامل وبعضها 'غير متكامل' بمعنى أنها تركز على أهداف بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية.

⁵² Melamed C and Ladd P (2013):

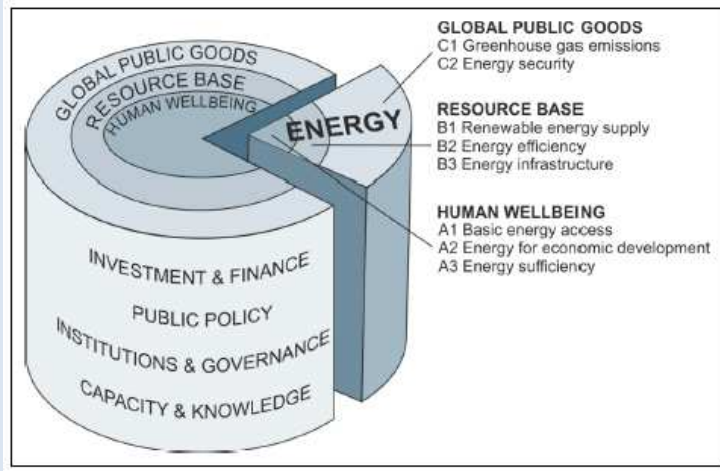
http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/859melaned_paper.pdf

⁵³ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2013)، Embedding the Environment in SDGs,

[http://www.unep.org/pdf/UNEP_Post_2015_Discussion_Paper_1_\(Version2\).pdf](http://www.unep.org/pdf/UNEP_Post_2015_Discussion_Paper_1_(Version2).pdf)

4- نحو إطار متكامل لأهداف التنمية المستدامة⁵⁴

تضع هذه الورقة البحثية إطاراً متكاملًا عاماً لأهداف التنمية المستدامة على أساس نهج ثلاثي المستويات لهيكل كل هدف من الأهداف، إلى جانب تكامل الأهداف التمكينية. ويضع هذا النهج الثلاثي رفاه الإنسان في صميم جدول الأعمال، بينما تشكل قاعدة الموارد الداعمة التي تعتمد عليها التنمية والمنافع العامة العالمية طبقتين إضافيتين. واستناداً إلى هذا النهج، تنظم غايات كل هدف موضوعي لتركز في البداية على النتائج المتعلقة برفاه الإنسان، ثم تربط هذه النتائج مع قاعدة الموارد المحيطة مع ضمان الاستغلال المستدام وتعزيز كفاءة استخدام الموارد. ويأخذ كل هدف من الأهداف بالاعتبار أيضاً وظائف المجتمع العالمي التي تتطلب تنسيقاً واعياً وعملاً على الصعيد الدولي (أي السلع العامة التي تظهر على المستوى العالمي، مثل المناخ وطبقة الأوزون والمحيطات، وكذلك الأمن العالمي واستقرار أسواق السلع الأساسية). ويوفر الإطار الثلاثي هذا نهجاً حديسياً لإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بقرراً بأهمية تأمين نتائج تحقق رفاه الإنسان وتحولاً كذلك القوى المحركة للتغير البيئي. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت مجموعة تكميلية من الأهداف التمكينية على أربعة مستويات: القدرة والمعارف، والمؤسسات والحوكمة، والسياسة العامة، والاستثمار والتمويل. ويرد أدناه مثال عن هدف للطاقة (أنظر الشكل أدناه).



5- نهج هجين للطاقة - هدف 'معزول' بالإضافة إلى أهداف متكاملة⁵⁵

تقدم هذه الورقة موجزاً لمقترحات مختلفة لهدف بشأن الطاقة، يتراوح من هدف طاقة 'مستقل' إلى دمج الطاقة مع الأهداف الأخرى كلها. على سبيل المثال، يمكن أن تشكل أهداف مبادرة "الطاقة المستدامة للجميع" أساساً لثلاثة غايات تتصل بالحصول على الطاقة وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. بدلاً من ذلك، تقترح المفوضية الأوروبية 'مجموعات' من أربع قضايا يمكن أن توفر الأساس للأهداف، بحيث تشمل الطاقة ضمن هدف 'تعزيز العوامل المحركة لتحقيق نمو شامل ومستدام'. وتقترح الورقة بعد ذلك أن الطريق إلى الأمام يمكن أن يتخذ شكل أهداف تنمية مستدامة محددة بشأن الطاقة، بحيث تستوحى الأهداف من مبادرة "الطاقة المستدامة للجميع". ويمكن تدعيم ذلك بإدماج الغايات أو المؤشرات المتصلة بالطاقة حسب صلتها بالأهداف الأخرى، خصوصاً تلك المتعلقة بالغذاء والمياه والصحة ونوع الجنس. وفي النهاية، تقترح الورقة أن تصميم إطار أهداف التنمية المستدامة تستجيب أهدافه وغاياته ومؤشراته استجابة مجدية للتحديات المتعددة الأوجه ينبغي أن يشمل الخصائص التالية: (1) روابط قوية بين الطاقة وأهداف التنمية المستدامة الأخرى؛ (2) فصل التنمية الاجتماعية-الاقتصادية عن الاستخدام المتصاعد للموارد وعن الاعتماد على الوقود الأحفوري والتدهور البيئي؛ (3) الرصد والتحقق العلميين.

⁵⁴ Nilsson N, Lucas P and Yoshida T (2013) Towards an Integrated Framework for SDGs: Ultimate and Enabling Goals for the Case of Energy, in "Sustainability" 2013/5/4124-51, <http://www.mdpi.com/2071-1050/5/10/4124>

⁵⁵ فريق الأمم المتحدة للدعم الفني (2113c)

إن من شأن وضع أهداف بغايات اجتماعية وبيئية واقتصادية متكاملة أن يشجّع الحكومات والمؤسسات الأخرى على الابتعاد عن نهج 'الصومعة المعزولة' لحل تحديات التنمية المستدامة.⁵⁶ غير أن تحدي وضع إطار متكامل من هذا القبيل يكمن في إيجاد طريقة حدسية بسيطة ذات جدوى لإدماج الأبعاد الثلاثة واجتناب وضع نقوم فيه بتضمين كل قضية من القضايا في كل هدف من الأهداف، ما سيؤدي إلى تعقيد كبير وازدواجية. وكان أحد أوجه النجاح الرئيسية لإطار الأهداف الإنمائية للألفية أنه كان بسيطاً يسهل فهمه وتطبيقه. لذا هناك حاجة إلى تحقيق توازن بين التكامل والبساطة واجتناب الازدواجية.

ولقد أكدت المنطقة العربية على أن 'التكامل' و 'القدرة على التكيف' ينبغي أن يكونا من بين المبادئ التوجيهية لإطار أهداف التنمية المستدامة، ما يفترض أن يساعد في التغلب على الفجوة بين العلم والسياسة وعلى النهج القائم على الصومعة المعزولة في إدارة التحديات الإقليمية المترابطة الرئيسية. لكن مهمة إدماج مختلف أبعاد التنمية المستدامة في كل من الأهداف وعبر الأهداف جميعاً للتوصل إلى إطار عمل متماسك شامل يقود إلى تغيير تحويلي ليست مهمة سهلة. واستناداً إلى المقترحات المختلفة الواردة في الإطار 4 أعلاه، يمكن استخلاص بعض الدروس الرئيسية:

- الحاجة إلى أن يكون التركيز على نتائج تحقق رفاه الإنسان في صميم الإطار، على أساس حقوق الإنسان الأساسية المتفق عليها بموجب القانون الدولي؛
- الحاجة إلى الاعتراف بالروابط المتبادلة بين رفاه الإنسان وقاعدة الموارد – أي أن تحقيق بعض نتائج رفاه الإنسان (كالحصول على المياه والغذاء والطاقة) سيعتمد على قاعدة الموارد الطبيعية وستكون له آثار عليها. غير أن نتائج رفاه أخرى (كالتعليم) قد لا تكون لها سوى تبعات محدودة على الموارد الطبيعية والبيئة؛
- لتكون نتائج الرفاه قابلة للتكيف مع مرور الوقت، علينا أن نفرّ بأن هناك حدوداً كلية لاستهلاك الموارد وأن البلدان بحاجة إلى العمل معاً لضمان حيوية الأرض واستقرارها على المدى الطويل (بما في ذلك نظم الأرض الطبيعية مثل المناخ، وكذلك النظم البشرية مثل الأمن العالمي والنظم المالية وأسواق السلع الأساسية)؛
- إن تحقيق الرفاه الإنساني للناس كافة في الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على قاعدة موارد مستدامة قادرة على التكيف ضمن حدود عالمية سيتطلب منا تحويل اقتصاداتنا ومعالجة عوامل محركة رئيسية للتغير البيئي، بما في ذلك عن طريق الاستغلال العادل والمستدام لقاعدة الموارد الطبيعية، والاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج المستدامة وكفاءة أكبر في استخدام الموارد وتكنولوجيات جديدة وموارد بديلة – وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون تحقيق نتائج رفاه الإنسان من خلال التنمية الاقتصادية 'منفصلاً' عن التدهور البيئي.

في نهاية المطاف، هناك حاجة إلى مواصلة النقاش داخل الفريق العامل المفتوح بشأن أفضل كيفية لموازنة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في إطار أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي على المنطقة العربية تشجيع نهج فعال للأهداف والغايات المتكاملة. ويمكن للجوانب الرئيسية المبينة أعلاه أن توفر إطاراً أو مبادئ توجيهية لصياغة غايات متكاملة لكل هدف من الأهداف تتناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتوازن بين البساطة والتكامل وتجنب الازدواجية.

⁵⁶ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)

علاوة على ذلك، نظراً لأهمية اعتبارات الحوكمة في المنطقة العربية، يحتاج أي إطار متكامل يخدم المنطقة العربية أيضاً إلى إدماج الحوكمة بفعالية في الإطار العام. وقد أقرت عدة تقارير عالمية صدرت مؤخراً عن أهداف التنمية المستدامة بأهمية الحوكمة في إطار ما بعد عام 2015، ولذا قد اقترحت هذه التقارير أن تشكل الحوكمة "بعداً رابعاً" للتنمية المستدامة.⁵⁷ غير أن غايات الحوكمة يحتمل أن تكون ذات صلة بالأهداف المواضيعية جميعاً، وعلى هذا النحو قد يكون أفضل نهج لتناول الحوكمة هو التعامل معها كهدف منفصل ومستقل باستخدام معايير دولية. مع ذلك، قد يكون هناك أيضاً مجال لإدماج غايات الحوكمة أو مؤشراتها عبر الأهداف المواضيعية جميعاً حيثما يكون ذلك ذا صلة أو مناسباً (مثلاً الإصلاحات المؤسسية وأطر وضع السياسات).

إن مسألة كيفية جسر الفجوة بين العلم والسياسة ودمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة (وكذلك بعد 'الحوكمة') قضية مفاهيمية هامة ينبغي أن تنظر فيها المنطقة العربية. وفيما يتعلق بهذه القضية المفاهيمية الرئيسية، يُقترح أن تبحث المنطقة المنظورات التالية:

- ينبغي على أهداف التنمية المستدامة جسر الفجوة بين العلم والسياسة وصياغة خطة تحويلية – ينبغي أن تضمن لجميع الشعوب العربية الرفاه الإنساني المستدام والقادر على التكيف على المدى الطويل.
- للقيام بذلك، ينبغي معالجة مجموعة من القضايا أوسع من تلك التي نظرت فيها الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التكامل. ولمعالجة قضايا الاستدامة البيئية بشكل أفضل، ينبغي أن يشمل الإطار الأهداف المتصلة بالتحديات البيئية وتحديات الموارد التي تواجه المنطقة – خاصة الأمن الغذائي وأمن المياه والطاقة.
- انطلاقاً من الدروس المستفادة من الهدف الإنمائي السابع، ينبغي على أهداف التنمية المستدامة أن تدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وينبغي ألا تعاملها كدعائم منفصلة يتطلب كل منها مجموعة أهداف منفصلة خاصة به.
- من شأن التكامل أن يعزز بإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في كل هدف عبر غايات متكاملة – ولكن لن يكون مطلوباً أو مناسباً أن تكون هناك غايات متكاملة تشمل جميع الأبعاد الثلاثة في جميع الحالات، وينبغي أن يهدف النهج إلى تعزيز التكامل والدعم المتبادل، وفي الوقت ذاته تحقيق التوازن بين البساطة وتجنب الازدواجية.
- يمكن تحقيق هذا التكامل في كل هدف من خلال التركيز على سلسلة من النتائج والعوامل المحركة: أولاً، تحقيق نتائج الرفاه الإنساني وفقاً لحقوق الإنسان؛ وثانياً، عن طريق ربط هذه النتائج مع الحاجة إلى ضمان وجود قاعدة موارد مستدامة؛ وثالثاً، من خلال ضمان أن تنسم هذه النتائج بالاستدامة والقدرة على التكيف في الأجل الطويل من خلال التعاون الدولي على الاستقرار العالمي والإدارة الفعالة للسلع العامة العالمية. وبتحديد العوامل المحركة، سييسر هذا النهج أيضاً التعرف على الحلول ووضع السياسات الوطنية.
- أخيراً، ينبغي أيضاً على أهداف التنمية المستدامة أن تدمج كذلك "بعداً رابعاً" للتنمية المستدامة حاسماً بالنسبة للمنطقة العربية – أي الحوكمة. والأفضل على الأرجح أن تكون الحوكمة هدفاً منفصلاً قائماً بذاته، ولكن يمكن أيضاً أن يكون مدمجاً عبر

المستوى
الدولي

المستوى
الإقليمي

⁵⁷ لجان الأمم المتحدة الإقليمية (2013)؛ فريق عمل منظومة الأمم المتحدة (2012)؛ فريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى (2013)؛ شبكة حلول التنمية المستدامة (2013).

الأهداف الأخرى من خلال غايات ومؤشرات ذات صلة حسب الاقتضاء. كذلك ينبغي أن ترتبط الحوكمة بوصفها أداة تمكين أساسية بوسائل التنفيذ.

3. شراكة عالمية جديدة للتنمية المستدامة: معالجة وسائل التنفيذ والمساءلة والمتابعة

"حان الوقت للمجتمع الدولي كي يستخدم طرق عمل جديدة، وأن يتخطى تقديم المعونة وينظم نفسه"⁵⁸

عدا عن مجموعة أهداف عالمية متفق عليها، تحتاج خطة ما بعد عام 2015 رؤية واضحة ومقنعة وموحدة ووسائل تنفيذ تتناسب مع التحديات الماثلة ونظام رصد تشاركي لتحسين نوعية المعلومات وتوثيرها وضمان الشفافية والمساءلة.⁵⁹ وفي حين ركز الخطاب العالمي حتى هذا التاريخ على 'الأهداف' بحد ذاتها، ستتطلب خطة ما بعد عام 2015 تكون تحويلية حقاً إطاراً أكثر قوة وشمولية قادراً على تحويل التطلعات إلى تغيير على أرض الواقع في المنطقة العربية. وفي هذا السياق، من المتفق عليه على نطاق واسع أن إطار ما بعد عام 2015 لكي يكون فعالاً سيحتاج إلى أن يكون مدعوماً بالتزامات قوية بشأن وسائل التنفيذ وبآلية مساءلة تشكل شراكة عالمية حقيقية.⁶⁰ وسيطلب ذلك المزيد من التعاون والآليات العالمية، وكذلك مزيداً من التعاون العربي وآليات المساءلة الإقليمية.

3-1 الهدف الإنمائي 8: معالجة أوجه الضعف في الشراكة العالمية

ستتطلب البلدان النامية في المنطقة العربية دعماً خارجياً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وينبغي أن تعطى وسائل التنفيذ الاعتبار الواجب في وضع الإطار الجديد. إن مفهوم 'وسائل التنفيذ' يصف المزيج المترابط من الموارد المالية وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات والعولمة والتجارة الشاملتين والمنصفتين والتكامل الإقليمي.⁶¹ وتتعلق بوسائل التنفيذ هذه عوامل تمكينية أخرى كتهيئة البيئات التمكينية الوطنية والإقليمية من خلال حوكمة ومؤسسات وأطر فعالة لوضع السياسات.

على المستوى العالمي، استخدم مفهوم 'الشراكة' لعقود عديدة لوصف ميثاق لتعزيز التنمية من خلال وسائل تنفيذ مختلفة. وقد طورت الشراكة العالمية للتنمية الراهنة (الهدف الإنمائي 8) لتكملة وتمكين الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى، وقد لعبت دوراً محورياً في زيادة الاهتمام بالوفاء بأهداف تقديم المعونة، رافعة درجة التركيز على الاحتياجات الخاصة للبلدان المنكشفة على المخاطر وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتخفيف عبء الديون وزيادة إمكان الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأدوية الضرورية.

⁵⁸ فريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى (2013)

⁵⁹ الأمين العام للأمم المتحدة (2013)، *A life of dignity for all: accelerating progress towards the MDGs and*

advancing the UN development agenda beyond 2015، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 26 تموز / يوليو 2013،

A/68/150

<http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/A%20Life%20of%20Dignity%20for%20All.pdf>

⁶⁰ فريق عمل منظومة الأمم المتحدة (2013c)، *SDGs Issues Brief: Means of Implementation; Global Partnership for*

'Achieving Sustainable Development

http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2079Issues%20Brief%20Means%20of%20Implementation%20Final_TST_141013.pdf

⁶¹ المرجع السابق

ومع ذلك، تعرّض الهدف الإنمائي للألفية الثامن لانتقادات أيضا بسبب عدد من أوجه القصور، بما في ذلك الفشل في إدراك أهمية حقوق الإنسان ومبادئ التنمية المستدامة، والتفاوت بين مستوى الطموح والتنفيذ الفعلي، والافتقار إلى التكامل مع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى، والافتقار إلى آليات للتقييم والمراجعة، وتكريس العلاقات من نوع 'المانح-المتلقي'، وعدم الاهتمام بتمويل التنمية والتعاون ما بعد المعونة. ولذا لم يرقّ الهدف الإنمائي للألفية الثامن إلى مصاف وسيلة لتنفيذ وتقييم جميع الأهداف الإنمائية للألفية وتقديم التقارير عنها.

فعلى سبيل المثال، لم يصل التقدم بشأن أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية إلى التزام البلدان المانحة في الهدف الإنمائي للألفية الثامن بإنفاق 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي. ويشير التراجع في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أن المعونة المالية لن تكفي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ناهيك عن مجموعة أوسع من أهداف التنمية المستدامة. وبينما كانت الجهات المانحة العربية أكثر سخاء تجاه العالم العربي، تناقصت حصتها من المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي على الرغم من إنشاء العديد من الصناديق الوطنية للتنمية في المنطقة.⁶² وستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية من مصادر محلية (خاصة للبلدان المتوسطة الدخل) كما من القطاع الخاص ومن مصادر أخرى لتلبية احتياجات التمويل والاستثمار لأهداف التنمية المستدامة.

وقد أوضح الفريق العامل المفتوح أن هناك حاجة إلى تفكير جديد بشأن التعاون الدولي يتجاوز العلاقة التقليدية، أي علاقة المانح والمتلقي.⁶³ وهذا يؤكد الحاجة إلى التزامات واضحة وإلى التعاون بحيث تعمل معا طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في مجموعات جديدة – سواء من خلال شراكات بين أصحاب المصلحة المتعدّدين، أو تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أو أشكال أخرى من التعاون. وقد حان الوقت للقطاع الخاص كي يصبح شريكا حقيقيا في التصدي لتحديات خفض الفقر والتنمية المستدامة – سواء كدافع لإنجاز النتائج الإنمائية ورفع سويتها أو كمناصر لسياسات التنمية والاستثمار فيها.

إذا ما جرى التطلع إلى ما بعد عام 2015، ينبغي أن تجمع شراكة جديدة تقوم على الاحترام المتبادل والشفافية والحكم الرشيد والمساءلة جهات فاعلة مختلفة، خدمة للتنمية اشمالية، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وجماعات الشباب والنساء والمنظمات الدينية والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية.⁶⁴

2-3 شراكة عالمية جديدة معززة لأهداف التنمية المستدامة

أصبحت الشراكات أداة متزايدة الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة، وتشكل مبادرة "الطاقة المستدامة للجميع" و"التحالف العالمي للقاحات والتحصين" أمثلة جيدة على ذلك. مع ذلك، في حين أثبتت الشراكات متعددة أصحاب المصلحة نجاحها في حشد موارد بقدر من الكفاءة أكبر للغرض الذي أقيمت من أجله، كما ساعدت أيضاً على بناء توافق في الآراء حول قضايا مثيرة للجدل، إلا أن سجلها ضعيف فيما يتعلق بتعزيز التغيير المنهجي، ويمكن أن تؤدي إلى تشتيت التمويل أكبر بسبب طبيعتها المؤقتة.⁶⁵

⁶² الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (2013)

⁶³ الفريق العامل المفتوح (2013)

⁶⁴ الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (2013)

⁶⁵ فريق عمل منظومة الأمم المتحدة (2013c)

في إطار أهداف التنمية المستدامة، يثير إنشاء شراكة عالمية جديدة عدة تحديات مفاهيمية. على سبيل المثال، هل ينبغي أن تعتبر وسائل التنفيذ والشراكات هدفاً منفصلاً (كما كان الحال في الهدف الإنمائي للألفية الثامن)، أو تدمج في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة المعروفة حديثاً - أو الأمرين كليهما. وفي هذا الصدد، يوصي فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى بأن تدرج شراكات متعددة أصحاب المصلحة دينامية في كل مجال مواضيعي - على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي.⁶⁶ ويمكن لنهج كهذا أن يأخذ شكلاً مماثلاً لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع ببناء شراكات في كل هدف. ويمكن أن تصاغ الغايات بطريقة تصف كيف سيتم تنفيذ الأهداف على المستويات الدولي والإقليمي والوطني، محددة مجموعة فعالة من العوامل التمكينية أو وسائل التنفيذ التي تخدم على أفضل وجه كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تحدد غايات الشراكة المدرجة في كل هدف المساهمات العالمية في التنفيذ (مثلاً المتعلقة بالتمويل والاستثمار؛ وأطر وضع السياسات؛ والحوكمة والمؤسسات؛ والمعرفة والقدرات). وتشكل الدعوات إلى مزيد من التعاون والتكامل في المنطقة العربية، كما إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية الأخرى، فرصة للشراكات الإقليمية الجديدة لدعم كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. ويرد وصف أكثر تفصيلاً لإطار متكامل لأهداف التنمية المستدامة يعتمد هذا النوع من النهج المبتكرة في الإطار 5 أدناه.

في نهاية المطاف، لن تعني أهداف التنمية المستدامة شيئاً دون تنفيذ. ومن هنا، قد يكون من الأفضل أن تكون هناك أهداف منفصلة مكرّسة للشراكات ووسائل التنفيذ، جنباً إلى جنب مع غايات للشراكات ووسائل التنفيذ في كل هدف من الأهداف المواضيعية. ويبدو أن "مركز الجنوب" يفضل هذا النهج الأكثر شمولاً (انظر الإطار 5).

أكدت المنطقة العربية على الحاجة إلى تعزيز شراكة عالمية تشكل عنصراً أساسياً في إطار أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي. وعلى هذا النحو، فإن مسألة أفضل السبل لصياغة شراكة عالمية وإقليمية جديدة لأهداف التنمية المستدامة مسألة مفاهيمية حاسمة الأهمية ينبغي أن تنظر فيها المنطقة. وقد أكدت التجربة مع الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة في المنطقة على الحاجة إلى إشراك طائفة أوسع من الشركاء وإلى توفير وسائل تنفيذ واضحة، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. أما الحاجة إلى الحوكمة والإصلاحات المؤسسية فأولوية هامة للمنطقة ينبغي أن تشكل جزءاً من البيئة التمكينية لأهداف التنمية المستدامة.

الإطار 5: مقترحات لتعزيز وسائل التنفيذ وتعزيز الشراكات العالمية

نحو إطار متكامل لأهداف التنمية المستدامة⁶⁷

هذا المقترح (المبين في الإطار 4 أعلاه) يتضمن أيضاً مجموعة من الأهداف التمكينية التي توفر أساساً لتنفيذ الأهداف الموضوعية. وهو يشمل الأهداف الأربعة التي يتعين إدراجها في إطار أهداف التنمية المستدامة يدمج وسائل التنفيذ بعوامل تمكين الحوكمة: (1) يركز المستوى الأول على بناء القدرات البشرية، من خلال تطوير ونقل المعرفة؛ (2) بالبناء على هذه القدرات، على المجتمعات أن تضمن وضع أطر حوكمة وأطراً مؤسسية لتمكين الناس من الاستفادة من تلك القدرات في السعي لتحقيق رفاههم وحريتهم؛ (3) يوفر هذا الأساس المؤسسي مصدراً للسلطة والشرعية للدولة الداعمة التي تعزز تحقيق الأهداف من خلال التنسيق العام والتدخلات من خلال السياسات العامة؛ و(4) هذه السياسات والمؤسسات بدورها ستمكن وتوجه جهود التنفيذ، وخاصة الاستثمارات اللازمة في قطاعات التنمية المختلفة وترتيبات تمويل هذه الاستثمارات.

⁶⁶ فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى (2013)

⁶⁷ Nilsson et al (2013)

عناصر شراكة معززة⁶⁸

يمكن لشراكة عالمية متكاملة مع وسائل تنفيذ فعالة وآليات مساءلة قوية أن تمكن خطة ما بعد 2015 وتستجيب للتحديات العالمية مثل القضاء على الفقر والأمن الغذائي وعدم المساواة بين الجنسين وتغير المناخ، من بين أمور أخرى. وتحتاج شراكة عالمية متجددة ومعززة لتعبئة موارد التنفيذ إلى (1) معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بطريقة متكاملة؛ (2) البناء على الالتزامات وهياكل الحوكمة القائمة، وضمان أن تعزز المبادرات الجديدة النجاحات السابقة؛ (3) تعزيز الاتساق في تنفيذ جدول الأعمال العالمي لما بعد 2015، معبئة الموارد عبر آليات تمويل متنوعة؛ و (4) تعزيز أطر الحوكمة والمساءلة، مزودة فرص المشاركة لأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك للتمويل والابتكار التكنولوجي ونشر التكنولوجيا وبناء القدرات للأشخاص والمؤسسات.

هيكل لأهداف التنمية المستدامة لتعزيز وسائل التنفيذ⁶⁹

تحتل وسائل التنفيذ مكانة بارزة في الهيكل المقترح الذي نشره "مركز الجنوب" لإطار أهداف التنمية المستدامة، والذي يتألف من أربعة عناصر:

1. مبادئ وطرائق أهداف التنمية المستدامة؛
2. أهداف وغايات وإجراءات على مستوى النظام الدولي – الهدف الإنمائي للألفية الثامن على نحو أكثر تفصيلاً ومنهجية، وليس بالضرورة مصنفاً كهدف اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي.
3. أقسام عن أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية – عدد متساو لكل دعامة، مع تمايز بين أهداف وغايات البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ولكل هدف من الأهداف المتعلقة بالبلدان النامية، يجب تحديد: (أ) الهدف؛ (ب) العوامل الدولية أو الغايات التي يجب أن تُنشأ أو تُصلح أو تُزال لتمكين تحقيق أهداف وغايات البلدان النامية، بما في ذلك توفير مساحة سياساتية كافية للتنمية الوطنية؛ (ج) الأهداف أو الغايات الوطنية الفرعية؛ و (د) وسائل التنفيذ (التمويل والتكنولوجيا) التي تتطلبها البلدان النامية.
4. قسم عام عن وسائل التنفيذ (خاصة الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وتطويرها).

وفي هذا السياق، من المقترح أن تأخذ المنطقة العربية في الاعتبار المنظورات التالية بشأن التطوير المفاهيمي لشراكة عالمية جديدة لأهداف التنمية المستدامة:

- ينبغي لإطار أهداف التنمية المستدامة أن يكون مدعوماً بشراكة عالمية جديدة توفر وسائل التنفيذ اللازمة لدعم جدول أعمال تحويلي.
- ستحتاج الشراكة العالمية إلى استهداف الوسائل التقليدية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بخاصة التمويل والاستثمار والتكنولوجيا وبناء القدرات. ومع ذلك، تحتاج هذه أيضاً لأن تكون مربوطة بعوامل تمكينية أخرى متصلة بالحوكمة، وبخاصة مؤسسات فعالة وأطر لوضع السياسات، فضلاً عن آليات فعالة للمساءلة.
- ينبغي أن تكون هناك غايات بشأن الشراكة المتكاملة لوسائل التنفيذ في صلب كل هدف من الأهداف المواضيعية وأن تدعم تشكيل شراكات دينامية بين أصحاب المصلحة المتعددين تتمحور حول المسائل المواضيعية ذات الأولوية. وهذا يشمل

المستوى
الدولي

المستوى
الإقليمي

⁶⁸ فريق عمل منظومة الأمم المتحدة (2013) (c)

⁶⁹ South Centre (2013) Concept Paper by the South Centre on SDGs,

<http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1691SC%20Concept%20Paper%20on%20SDGs%20%202010.3.13%20with%20SC%20Ihead.pdf>

غايات متصلة بأهداف وسائل تنفيذ محددة، حسبما يتطلب الأمر. وينبغي أن تهدف الشركات إلى حفز العمل من جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تستكشف المنطقة فرص بناء شركات إقليمية مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة.

- نظراً لأهميتها الحاسمة بالنسبة للمنطقة العربية، ينبغي النظر أيضاً في أهداف وسائل تنفيذ قائمة بذاتها، تتناول كلاً من وسائل التنفيذ الرئيسية: التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى هدف حول الحوكمة وغايات ومؤشرات تيسر إصلاحات للحفاظ على حقوق الإنسان، وصنع القرار التشاركي والديمقراطية وسيادة القانون، فضلاً عن أطر وضع السياسات المناسبة. ويمكن اعتبار هذه الأهداف القائمة بذاتها أهداف تنمية مستدامة 'تمكينية'، وينبغي أن تكون مصممة لتجنب الازدواجية وضمان الاتساق بين غايات الشركة والحوكمة عبر مختلف الأهداف.

3-3 آليات المساءلة للتنفيذ وقياس التقدم المحرز

أحد الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف العالمية هو الحاجة إلى أن تشمل الشركة العالمية آلية رصد شاملة عريضة القاعدة لتقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز والمساءلة والمتابعة. ولكي تكون أهداف التنمية المستدامة فعالة، ينبغي أن تُضمّن في نظم حوكمة فعّالة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني تكفل مثل هذه المساءلة والمتابعة. وعلى هذا النحو، بالإضافة إلى وسائل التنفيذ ومستلزمات الحوكمة، ستطلب الشركة العالمية الجديدة أيضاً آليات قوية للمساءلة على جميع المستويات.

وستحتاج الشركة العالمية الجديدة أيضاً إلى التغلب على الحواجز المؤسسية وحواجز المساءلة التي ابتليت بها التنمية المستدامة طوال السنوات العشرين الماضية، بما في ذلك في المنطقة العربية. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك مشكلة رئيسية هي فصل القضايا ذات الأولوية في صوامع معزولة بحيث اعتبرت التنمية المستدامة مسألة بيئية في المقام الأول. ولذا ينبغي على الشركة العالمية أيضاً معالجة الأطر المؤسسية العالمية والإقليمية والوطنية لسد الفجوات القائمة بين الصوامع المعزولة وحشد المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة معاً في شركات على جميع المستويات.

وستلعب الأمم المتحدة دوراً حاسماً في توفير آليات المساءلة العالمية والإقليمية من خلال منابر إقليمية وعالمية مناسبة وعمليات رصد ومراجعة منتظمة. وستتولى الحكومات الوطنية زمام القيادة في تنسيق التنفيذ ورصد التقدم الوطني بشأن أهداف التنمية المستدامة. غير أنه ينبغي أن تشارك في هذه الجهود على كافة المستويات طائفة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، لضمان المساءلة والشفافية على حد سواء.

3-3-1 آلية المساءلة العالمية

على المستوى العالمي، يحتمل أن يلعب المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الجديد الدور الريادي في رصد التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة ودعم شراكة عالمية متجددة. ومن المقرر أن يبدأ في عام 2016 إجراء مراجعات منتظمة للمتابعة ولتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويمكن أن يشمل ذلك مراجعة التقدم المحرز في التنمية المستدامة من جانب البلدان، إضافة إلى توفير آلية مساءلة للوفاء بالالتزامات المتعلقة بوسائل التنفيذ. وستكون عملية المراجعة هذه أكثر شفافية من خلال المشاركة الفعّالة للمجتمع

المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يمكنهم تعزيز تحقيق الشراكة العالمية إلى حد كبير ويكون لهم دور هام في نجاح المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً. ويمكن أن يوفر التقرير العالمي للتنمية المستدامة، الذي كان حصيلة إضافية طلبتها الحكومات في ريو + 20، للاجتماع مدخلاً هاماً بتحليل المسارات العالمية نحو تحقيق الأهداف ومراجعة التقدم المحرز. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تسمية منظمة من منظمات الأمم المتحدة مسؤولة عن تنسيق تنفيذ كل هدف محدد. ومن شأن ذلك أن يعزز تنسيق الجهود في أنحاء الأمم المتحدة والمساعدة على رصد التقدم المحرز وتوفير قدر أكبر من المساءلة.

2-3-3 آلية إقليمية للمساءلة

أما على المستوى الإقليمي، فمن المخطط أن تعقد اجتماعات تحضيرية إقليمية قبل كل دورة من دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وفي الماضي، كانت الإسكوا تنسق الاجتماعات الإقليمية تحت إشراف لجنة التنمية المستدامة السابقة بالشراكة مع جامعة الدول العربية⁷⁰ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكانت الاجتماعات مرتبطة إلى حد ما بالإطار المؤسسي الإقليمي الذي توفره جامعة الدول العربية. ولكن شاب هذه الاجتماعات العديد من أوجه القصور، فقد كانت تركز إلى حد كبير على القضايا البيئية، وكانت موجهة إلى وزارات البيئة والخبراء، ولم توفر منتدىً فعالاً لرصد التقدم المحرز والمساءلة، ولم ترتبط بالعمليات الإقليمية لتنفيذ ورصد التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية وبشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

وسيكون من الأهمية بمكان أن تتوفر لأهداف التنمية المستدامة أيضاً 'مؤسسة مرساة' على المستوى الإقليمي ترتبط بالمستويين العالمي والوطني على حد سواء وتوفر منبراً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم المحرز وإجراء مراجعات وطنية وتقاسم الخبرات والمساءلة. وينبغي أن توفر الاجتماعات الإقليمية المقترحة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى هذا الإطار الإقليمي. ومع ذلك، كي تكون هذه الاجتماعات فعالة، من الضروري أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإطار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المؤسسي الإقليمي الذي توفره جامعة الدول العربية (خصوصاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمرات القمة ومجلس وزراء العرب المسؤولين عن البيئة) لاجتذاب مشاركة رفيعة المستوى من وزراء حقايب عدة وكذلك من رؤساء الدول. ولا يزال يُنظر إلى التنمية المستدامة في المنطقة إلى حد كبير على أنها قضية بيئية. ومن هنا، إذا كان لهذا المنبر أن ينجح، فإن هناك حاجة إلى تحول في التفكير لينظر إلى التنمية المستدامة على أنها جدول أعمال اقتصادي واجتماعي وبيئي متكامل ذو أولوية عليا للمنطقة العربية. وستدعم مشاركة أكبر من مجموعات رئيسية في هذه المنتديات الإقليمية أيضاً تشكيل شراكات إقليمية بشأن قضايا مواضيعية، كما بشأن المساءلة والشفافية.

للمنطقة العربية العديد من الاستراتيجيات الإقليمية والمبادرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك مبادرة التنمية المستدامة للمنطقة العربية، وكذلك استراتيجيات متعلقة بالأمن الغذائي والطاقة والمياه وتغير المناخ، من بين أمور أخرى. وتوفر أهداف التنمية المستدامة أيضاً فرصة لجمع هذه الاستراتيجيات في إطار إقليمي استراتيجي واحد متماسك.

وبشكل شبيه، كي ينفذ إطار أهداف التنمية المستدامة بفعالية، يتعين أن ترتقي التنمية المستدامة إلى حد كبير لتصبح إطاراً أعلى يشمل عمل الأمم المتحدة في المنطقة العربية. ستلعب آلية التنسيق الإقليمية للأمم المتحدة دوراً تنسيقياً رئيسياً لضمان أن تكون الجهود التي تبذلها

⁷⁰ من خلال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

وكالات الأمم المتحدة متحاذية ومنسّقة بفعالية في إطار أهداف التنمية المستدامة. وتنسق الإسكوا آلية التنسيق الإقليمي هذه وتلعب دوراً قيادياً في رصد التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية وتنشر تقارير مرحلية منتظمة مع شركائها من الأمم المتحدة. ويتعين أن يتوسع دور الرصد هذا إلى حد كبير ضمن إطار موسع لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تنمية القدرات الوطنية والإقليمية على جمع وإدارة البيانات. وفي هذا الصدد، وضع إطار لمؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، إلا أن بلدان المنطقة لم تعتمد على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، وسعت الإسكوا رصد نوعية المياه في المنطقة من خلال "مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية + (MDG+)". ويمكن لمثل هذه المبادرات أن توفر بعض المكونات لإطار رصد إقليم ووطني جديد لأهداف التنمية المستدامة (أنظر الإطار 6).

3-3-3 آليات المساءلة الوطنية

لتعميم أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، فإنها ستحتاج أيضاً مؤسسة مرساة مكرسة وذات ولاية لزيادة التملك ودعم التنسيق والتكامل والتنفيذ. ويمكن تحقيق ذلك بتعيين إحدى الوكالات المركزية للإشراف على تنفيذ مجموع أهداف التنمية المستدامة، أو بدلاً من ذلك توزيع المسؤولية على مجموعة من الوزارات أو المنظمات وتعيين منبر وطني شامل لمراجعة التقدم المحرز (على سبيل المثال، تعيين منتدى رفيع المستوى وطني). وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تكون الغايات الوطنية التي اختارتها البلدان في إطار كل هدف عالمي في صلب استراتيجيات التنمية وإدارة الموارد الوطنية، ويفترض أن يستفيد ذلك من إنشاء آلية للتنسيق بين القطاعات وبين الوزارات التنفيذية (تقودها مثلًا وزارة التخطيط المركزي أو دائرة رئاسة الوزراء)، فضلاً عن آليات لإشراك مجموعات رئيسية من أصحاب المصلحة على نطاق أوسع.

كذلك فإن السماح للبلدان باختيار الأهداف الوطنية الخاصة بها يمكنها من اختبار استراتيجيات إنمائية مختلفة استناداً إلى ظروفها. ويمكن تقاسم التجارب الناجحة على المستويين الإقليمي والعالمي فيما بين البلدان التي تواجه تحديات مشتركة. وسيزيد اختيار الأهداف الوطنية المشروعية والدعم السياسي ويعزز المساءلة ومن شأن المشاركة الأكبر للمجتمع المدني أن تساعد على رصد التقدم المحرز نحو الغايات.⁷¹

الإطار 6: المبادرات الإقليمية العربية لرصد التنمية المستدامة

مؤشرات التنمية المستدامة⁷²

توفر مجموعة مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية إطاراً شاملاً للمؤشرات يشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية القائمة على 15 موضوعاً مختلفاً هي: الفقر، والحوكمة، والصحة، والتعليم، والتركيب السكانية، والسلام، والأمن، والمخاطر الطبيعية، والأراضي، والزراعة، والبيئة الساحلية والبحرية، والمياه، والتنوع البيولوجي، والتنمية الاقتصادية، والشراكة على المستوى العالمي، وأنماط الاستهلاك والإنتاج.

⁷¹ الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (2013)

⁷² الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية ومبادرة أبو ظبي لبيانات البيئة العالمية (2012)، مؤشرات التنمية المستدامة للمنطقة العربية، نسخة حزيران / يونيو 2012

مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية + للمنطقة العربية (MDG+)

تتعلق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المياه والصرف الصحي مباشرة بتحسين الصحة العامة والحد من مخاطر انتشار المرض، ولا توضح مستوى وجودة خدمات المياه والصرف الصحي التي يمكن للسكان الحصول عليها. ولا زالت الإسكوا تعمل مع شركائها على تطوير مؤشرات إضافية خاصة بكل منطقة تعكس على نحو أكثر ملاءمة إيصال إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في البلدان العربية. والمبادرة الإقليمية لتطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية +) هي نتيجة سلسلة من قرارات تبناها المجلس الوزاري العربي للمياه. والهدف المباشر للمشروع هو إنشاء وإضفاء الطابع المؤسسي على آلية إقليمية للرصد ورفع التقارير بشأن الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في البلدان العربية على أساس السياق الإقليمي ومن وجهة نظر تطوير منبر معرفة يوفر بيانات ومعلومات وتحليلات موثوقة.

إن مسألة كيفية وضع آليات متابعة ومساءلة فعالة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني كجزء من الشراكة العالمية الجديدة هي قضية مفاهيمية رئيسية أخرى ينبغي أن تنظر فيها المنطقة العربية. وفي هذا الصدد يُقترح أن تبحث المنطقة في المنظورات التالية:

- ينبغي أن تُضمّن أهداف التنمية المستدامة في نظم حوكمة فعالة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني تكفل المساءلة والمتابعة. من هنا، وبالإضافة إلى وسائل التنفيذ، ينبغي أن تشمل الشراكة العالمية الجديدة آليات قوية للمساءلة على جميع المستويات. وينبغي على الأمم المتحدة أن تلعب دوراً رائداً في إنشاء مؤسسات مرساة عالمية وإقليمية، ينبغي أن تشمل أصحاب المصلحة المتعددين لدعم الشفافية والمساءلة. وينبغي أن ترتبط هذه الشراكة العالمية الجديدة التي تتضمن وسائل تنفيذ وآليات مساءلة بترتيبات حوكمة جديدة لتشكل الإطار التمكيني لأهداف التنمية المستدامة.

- على المستوى العالمي، سيوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة آلية المساءلة لرصد التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المراجعات الوطنية والإقليمية للتقدم الذي أحرزته البلدان، ولكن أيضاً لرصد مدى الوفاء بوسائل تنفيذ الالتزامات. وبالإضافة إلى ذلك، لتحسين التنسيق والمساءلة، يمكن تسمية منظمة من منظمات الأمم المتحدة مسؤولة عن تنسيق تنفيذ كل هدف محدد.

- على المستوى الإقليمي، ينبغي أن يوفر منبر رفيع المستوى إقليمي في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى العالمي آلية المساءلة لرصد التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة، ومنبراً للمراجعات الوطنية وتبادل الخبرات. وينبغي أن يرتبط المنبر ارتباطاً وثيقاً بالإطار المؤسسي لجامعة الدول العربية، وخاصة المجلس الاجتماعي والاقتصادي ومجلس الوزراء المسؤولين عن البيئة، وأن يجتذب مشاركة رفيعة المستوى من وزراء ومن رؤساء الدول. ويمكن أن يطلب من جامعة الدول العربية استكشاف الخيارات واقتراح أفضل طريقة للتقدم. وينبغي أن تعمل الإسكوا مع جامعة الدول العربية وكذلك مع شركائها من منظومة الأمم المتحدة من خلال آلية التنسيق الإقليمية لتنسيق تنفيذ ورصد التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

المستوى
الدولي

المستوى
الإقليمي

- على المستوى الوطني، ينبغي أن تخصص البلدان 'مؤسسة مرساة' مكرسة ومكلفة بمسؤولية متابعة أهداف التنمية المستدامة وزيادة التملك ودعم التنسيق والتكامل والتنفيذ على المستويين الوطني ودون الوطني. وينبغي أن يشمل ذلك حشد دعم سياسي رفيع المستوى وتوفير آلية فعالة للتنسيق بين القطاعات ولتكامل السياسات. وينبغي على البلدان بدعم من الأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرات جمع وإدارة البيانات لدعم رصد أهداف التنمية المستدامة.

جيم – إطار مقترح لأهداف التنمية المستدامة يناسب المنطقة العربية

يحدد التحليل الوارد أعلاه مجموعة من القضايا المفاهيمية الرئيسية لكي تنظر فيها المنطقة العربية. ويهدف هذا القسم إلى جمع بعض السمات الرئيسية لنهج لأهداف التنمية المستدامة قد يناسب المنطقة العربية على الوجه الأفضل، يستند إلى أولويات المنطقة وظروفها، لينظر فيه أصحاب المصلحة العرب. ويتألف النهج من ثلاثة مكونات رئيسية تعتمد على مفاهيم واستنتاجات رئيسية من المراجعة الواردة أعلاه، وهي مشروحة وملخصة بصرياً في الشكل 1 أدناه.

1. مبادئ وأولويات ذات أهمية للمنطقة العربية

كي تنجح أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، فإنها بحاجة إلى أن تسترشد بالمبادئ التي حددتها المنطقة؛ وأن تتناول القضايا الرئيسية ذات الأولوية للمنطقة؛ وأن تكون مصممة لتلبية احتياجات التنوع الإقليمي العربي والقدرات والظروف والمنظورات العربية. وفيما يتعلق بالمبادئ والقضايا ذات الأولوية لأهداف التنمية المستدامة من منظور إقليمي عربي، ستشمل هذه (أنظر إلى الشكل 1):

- مبادئ رئيسية لإطار أهداف التنمية المستدامة حددها أصحاب المصلحة العرب في المشاورات الأخيرة وفي المنشورات والتقارير الإقليمية الأخيرة – وهي السلام والأمن؛ والحوكمة الفعالة؛ وحقوق الإنسان؛ والاستدامة والقدرة على التكيف؛ والتكامل. وينبغي أن توفر هذه المبادئ أساساً لتصميم أهداف التنمية المستدامة.

- القضايا ذات الأولوية التي حددتها المشاورات الإقليمية والمنشورات الأخيرة للمنطقة العربية، والتي تشمل قضايا مثل الحوكمة والنمو العادل والعمالة العادلة والسلام والأمن والفقر والمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي وأمن الطاقة والمياه ووسائل التنفيذ.

وفيما يتعلق بمنظور إقليمي بشأن قضايا مفاهيمية رئيسية لتصميم إطار أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن تشمل هذه النهج التالية (التي ستستخدم لتوجيه صياغة أهداف التنمية المستدامة):

- ينبغي ضمان تملك وطني وتماسك عالمي من خلال إطار أهداف التنمية المستدامة – أي أنه ينبغي الموازنة بين الحاجة إلى تحديد أهداف وطنية والحاجة إلى إجمال البيانات والمقارنة.
- ينبغي أن يوجه مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة اعتبارات الإنصاف في اختيار الأهداف الوطنية وكذلك وسائل التنفيذ.

- ينبغي أن تستخدم **غايات متكاملة** في إطار أهداف التنمية المستدامة بإدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في كل هدف، حسب الاقتضاء. وينبغي أن تعالج الغايات المتكاملة رفاه الإنسان والحفاظ على قاعدة موارد مستدامة وضمان القدرة على التكيف.
- ينبغي إنشاء **بيئة تمكينية فعّالة** لدعم إطار أهداف التنمية المستدامة، تعالج العوامل التمكينية الرئيسية: الحوكمة ووسائل التنفيذ وآليات المساءلة والمتابعة.
- ينبغي إيلاء **الحوكمة** مكانة عالية في إطار أهداف التنمية المستدامة 'كبعد رابع' للتنمية المستدامة. وينبغي أن يتضمن ذلك هدفاً مستقلاً قائماً بذاته، فضلاً عن غايات أو مؤشرات مدمجة في الغايات الأخرى ذات الصلة. ولكون الحوكمة أداة هامة تمكينية لأهداف التنمية المستدامة، فإنها ينبغي أيضاً أن ترتبط بالشراكة العالمية الجديدة لأهداف التنمية المستدامة.
- ينبغي **لشراكة عالمية جديدة** أن تشكل عنصراً رئيسياً في إطار أهداف التنمية المستدامة وأن تتناول **وسائل التنفيذ** (التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات)، فضلاً عن **آليات مساءلة** عالمية وإقليمية ووطنية. وينبغي أن يشمل ذلك أهدافاً مستقلة بشأن وسائل التنفيذ، وغايات شراكة لتحقيق الغايات المواضيعية كما هو مناسب، ومؤسسات 'مرساة' عالمية وإقليمية ووطنية للمساءلة والمتابعة.

2. أهداف تنطبق على الجميع مع غايات متكاملة مختارة على الصعيد الوطني

يحدد **الشكل 1** أدناه، بناء على المبادئ الإقليمية والأولويات والمنظورات العربية هذه، الخطوط العريضة لنهج متكامل ومتوازن لأهداف تنطبق على الجميع دون استثناء من شأنها أن تراعي التنوع الوطني الكبير واختلاف الأولويات والقدرات في المنطقة العربية. ويشمل الإطار في المقام الأول أهدافاً شاملة جامعة تنطبق على البلدان جميعاً، لكنها تسمح بتمايز وطني في اختيار غايات تسترشد بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويتعين على النهج أن يوازن بين الشمولية (أعلى-إلى-أسفل) وبين التملك الوطني (أسفل-إلى-أعلى) من خلال ضمان أن تدعم الغايات الوطنية التخطيط والتنفيذ الوطنيين معاً، وأن تتيح كذلك إجمال البيانات الإقليمية والعالمية ومقارنتها وقياسها. ويمكن تحقيق هذا التوازن بلوحة غايات متسقة تتيح للحكومات العربية تحديد سرعة ومستوى كل هدف من الأهداف، وكذلك الغايات والمؤشرات المناسبة لظروفها الوطنية. غير أنه ينبغي أن يكون عدد الغايات التي ستختار منها البلدان محدوداً (مثلاً 3 أو 4 خيارات مختلفة) ويمكن التفاوض بشأنها على المستوى الإقليمي أو المستوى دون الإقليمي.

وينبغي أن تكون الأهداف أيضاً متكاملة ومنظمة بطريقة تتجنب الازدواجية بين الأهداف وغاياتها وتضمن البساطة. وفيما يتعلق بالنطاق، ينبغي على الأهداف أن تتناول القضايا ذات الأولوية التي حددها المنطقة العربية المبينة أعلاه (والمدرجة في **الشكل رقم 1**). أما فيما يتعلق بالتكامل، فينبغي أن يسعى كل هدف من الأهداف إلى دمج نتائج رفاه الإنسان بالاستدامة البيئية – أي بعبارة أخرى، دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأهمية الحوكمة ووسائل التنفيذ للمنطقة العربية، يمكن أن يدمج كل هدف أيضاً غايات الشراكة التي تيسر تنفيذ الهدف، وكذلك الغايات المتعلقة بالحوكمة، حسبما يتطلب الأمر.

ولتيسير التكامل، يبيّن **الشكل 1** أدناه نهجاً 'رباعي المستويات' يمكن استخدامه كدليل أو قالب لصياغة كل من الأهداف. ويستند النهج على مقترحات مبتكرة حديثة العهد من كبار الخبراء

الدوليين⁷³، لكنه يهدف أيضا إلى دمج المبادئ الأساسية لأهداف التنمية المستدامة في التصميم من منظور إقليمي عربي. على سبيل المثال، تملّي هذه المبادئ ضرورة أن يسترشد الإطار بالحوكمة الفعّالة وحقوق الإنسان والاستدامة/القدرة على التكيف والتكامل. ويفعل هذا النهج المقترح ذلك بالتركيز تركيزاً رئيسياً على التنمية البشرية والنتائج المتعلقة بالرفاه (وفقا لحقوق الإنسان) ومكاملة ذلك مع الحاجة إلى ضمان قاعدة موارد مستدامة والحاجة إلى ضمان مرونة واستقرار شاملين وكذلك الحاجة إلى وسائل تنفيذ فعّالة.

عموماً، يقرّ الإطار بأن تأمين نتائج رفاه للسكان أجمع عن طريق التنمية الاقتصادية المستدامة يتطلب تقاسماً أكثر إنصافاً للموارد الشاملة و'فصل' الموارد عن النمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى، يتطلب ذلك استغلالاً مستداماً ومنصفاً للموارد وكفاءة أكبر في استخدام الموارد وإحداث تغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج واعتماد موارد أو تكنولوجيات بديلة. علاوة على ذلك، كي تكون نتائج الرفاه قادرة على التكيف مع مرور الوقت، هناك حاجة إلى ضمان استقرار نظم الأرض الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، بما في ذلك استقرار المناخ والمحيطات ونظم الأراضي وشبكات المياه، وأيضاً منافع عامة عالمية أخرى مثل نظام الأمن العالمي والنظام المالي العالمي. وأخيراً، هناك حاجة لتفعيل عوامل تمكينية فعّالة لتوفير وسائل تنفيذ التدابير اللازمة لتحقيق الغايات—وتشمل هذه الوسائل التقليدية مثل التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، وكذلك الحوكمة والإصلاحات المؤسسية، وتهدف إلى حفز الجهود الرامية إلى إقامة شراكة بين أصحاب المصلحة.

الهدف من هذا الإطار التأكيد من أنه قد تم التفكير ملياً منذ البداية في الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن الأهداف لدى صياغة كل هدف والغايات المرتبطة به. لكن هناك إدراكاً بأن الحاجة إلى غايات متكاملة على المستويات الأربعة جميعاً ستتفاوت من هدف لآخر، ولن تكون ذات صلة أو مفيدة في جميع الحالات. على سبيل المثال، قد لا تتطلب أهداف التعليم والصحة غير غايات تركز على نتائج رفاه الإنسان والشراكات. ومع ذلك، سيكون من المهم أن يؤخذ بالاعتبار دمج الأبعاد جميعها منذ البدء في صياغة كل هدف من الأهداف لتسليط الضوء على التآثرات والمقايضات المحتملة ووضع خطة تحويلية. بالخلاصة، يمكن أن تصاغ الغايات ضمن كل هدف عبر المستويات الأربعة على النحو التالي:

- المستوى 1: سيكون السعي إلى تحقيق رفاه الإنسان وفقاً لحقوق الإنسان أساسياً لكل هدف، ما من شأنه أن يشمل غايات تتعلق بتوفر الفرص والكفاية والقدرة على تحمل التكاليف والجودة وحقوق الملكية والفرص الاقتصادية والعدالة والإنصاف والحرية، وما إلى ذلك.
- المستوى 2: يركز على ضمان قاعدة موارد طبيعية مستدامة تدعم نتائج الرفاه، خصوصاً من خلال استغلال الموارد بشكل مستدام ومنصف والتغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج وتعزيز كفاءة استخدام الموارد والتكنولوجيات الجديدة والموارد البديلة، وما إلى ذلك. ويتطلب القيام بذلك أن نحول اقتصاداتنا كي تصبح منخفضة الكربون وكفؤة من حيث الموارد وقادرة على التكيف وشاملة اجتماعياً (أي 'اقتصادات خضراء') والفصل بين النمو الاقتصادي ورفاه الإنسان وبين التدهور البيئي.
- المستوى 3: يركز على ضمان الاستقرار العالمي والمرونة من خلال التركيز على القضايا 'المشتركة عالمياً' التي تتطلب تنسيقاً وعملاً على المستويين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك

⁷³ أنظر مثلاً : (2013) Melamed C and Ladd P؛ و(2013) Nilsson et al؛ و(2013) Geoghegan؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)

بعض القضايا ذات الصلة بالموارد (مثل المناخ والأوزون والمحيطات والتنوع البيولوجي) فضلاً عن قضايا الاستقرار الأخرى مثل الأمن العالمي والأسواق والنظم المالية العالمية.

● المستوى 4: يتعلق بإقامة شراكات عالمية أو إقليمية أو وطنية فعّالة يمكن أن توفر الوسائل اللازمة لتنفيذ كل هدف محدد (مثلاً المتصلة بالتمويل والاستثمار والتكنولوجيا وما إلى ذلك). وقد تشمل هذه أيضاً غايات تتصل بالحوكمة (مثل الإصلاحات المؤسسية أو إصلاحات في مجال السياسات)، حيثما كان ذلك مناسباً. غير أنه ينبغي صياغة كل من وسائل التنفيذ والحوكمة أيضاً كهدف 'مستقل قائم بذاته'.

ويكون كل بلد مسؤولاً عن اختيار غايات متكاملة وفقاً لظروفه وأولوياته الوطنية. وقد يكون هناك فرق هام بين تركيز الغايات التي تختارها البلدان الغنية وتلك التي تختارها البلدان الفقيرة، وينبغي أن تسترشد اعتبارات الإنصاف بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. فعلى سبيل المثال، يحتمل أن تحتاج البلدان الفقيرة إلى التركيز على خفض الفقر وغيره من نتائج رفاه الإنسان، مثل تحسين إمكانية الحصول على الموارد والخدمات الأساسية وتحسين كفاءة استخدام الموارد وزيادة استهلاك الموارد لدعم التنمية والفرص الاقتصادية. من ناحية أخرى، ينبغي على البلدان الغنية أن تقود الطريق في الحد من الاستهلاك الكلي وتعزيز الكفاءة واختبار تكنولوجيات ونهج بديلة مستدامة، كما ينبغي عليها أيضاً توفير الدعم اللازم للبلدان الأكثر فقراً وفقاً للالتزامات الدولية.

يمكن أن توفر هذه المستويات الأربعة إطاراً لكلٍ من الأهداف المواضيعية، بغايات تقابل كل مستوى من هذه المستويات. ومن المسلم به أن لا تكون الأهداف جميعاً بحاجة إلى غايات تعالج المستويات الأربعة كلها. ولكن عندما تجمع الأهداف معاً، فإنها ينبغي أن تشكل إطاراً متماسكاً يعالج مجموعة كاملة من حقوق الإنسان ونتائج الرفاهية، إلى جانب عوامل محرّكة للاقتصادات رئيسية مستدامة وشاملة والوسائل اللازمة لتنفيذها. وينبغي أن يترك تحديد الأولويات بين أهداف التنمية المستدامة والغايات للبلدان المفردة لتقييم مرحلة التنمية الخاصة بها وتحدد أولوياتها.

3. شراكة عالمية جديدة لإطار أهداف التنمية المستدامة – وسائل التنفيذ والمساءلة

أخيراً، يسّط الإطار الضوء على الحاجة إلى شراكة عالمية جديدة تشمل وسائل كافية للتنفيذ وآليات فعّالة للمساءلة. ويمكن أن يشمل ذلك أهدافاً مستقلة بشأن كل وسيلة من وسائل التنفيذ (التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات) وغايات شراكة ضمن الأهداف المواضيعية ذات الصلة وتحديد 'مؤسسات مرساة' عالمية وإقليمية ووطنية للمساءلة والمتابعة. وكما هو مذكور أعلاه، تربط الشراكة مع هدف / غايات الحوكمة لتشكيل مجموعة من العوامل المحرّكة الرئيسية لإطار أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للأهداف العالمية أن تركز أساساً على المعايير العالمية والالتزامات الدولية، وتنشئ روابط مع أية غايات شراكة تدرج في إطار الأهداف المواضيعية مختلفة.

وسيكون حاسماً دعم إطار أهداف التنمية المستدامة بآليات مساءلة فعّالة على المستويات العالمية والإقليمي والوطني، بما في ذلك عن طريق تحديد 'مؤسسات مرساة' تكون مسؤولة عن التنسيق ورصد التقدم المحرز وإجراء مراجعات وتقديم تقارير والمساءلة. أما على المستوى العالمي، فمن المحتمل أن يوفر هذا الإطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الجديد، ويمكن لهيئات الأمم المتحدة أن تساعد على التنسيق والمساءلة عن طريق لعب دور قيادي بالعلاقة مع أهداف محددة. أما على المستوى الإقليمي، فيمكن أن توفر المنابر الإقليمية بشأن التنمية المستدامة آلية مناسبة للمساءلة، ومع

ذلك ينبغي النظر في روابط أوثق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية لاجتذاب مشاركة رفيعة المستوى ودعم عملية لصنع القرار متكاملة. ويمكن لآلية الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي أن توفر آلية مناسبة لتعزيز التنسيق الإقليمي للأمم المتحدة بشأن الجهود المبذولة لدعم أهداف التنمية المستدامة، ويمكن توسيع نطاق دور الإسكوا والشركاء من منظومة الأمم المتحدة في رصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقديم تقارير عنها لتناول إطار أهداف التنمية المستدامة الأوسع. أما على المستوى الوطني، فينبغي تحديد مؤسسة مرساة مناسبة للتنسيق والتنفيذ والمتابعة، ويفضل أن تكون لديها صلاحية التنسيق الشامل لمختلف القطاعات لتنفيذ ورصد التقدم المحرز.

الشكل 1: إطار مقترح لأهداف التنمية المستدامة وخطة ما بعد عام 2015 يناسب المنطقة العربية

المبادئ : ينبغي أن تستند أهداف التنمية المستدامة إلى المبادئ التالية:

- السلام والأمن وإنهاء الاحتلال والسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية
- حوكمة فعالة (الديمقراطية والمساءلة والصوت والمشاركة و الشفافية وسيادة القانون)
- الاستدامة والقدرة على التكيف (مبادئ ريو بما في ذلك المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والإنتاج والاستهلاك المستدامان، وكفاءة الموارد، وأجيال المستقبل، وحدود إمكانيات الكوكب)
- حقوق الإنسان (الحرية والعدالة وإمكان الحصول على الموارد والخدمات وتوفر الفرص والإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)
- التكامل (أهداف متوازنة عبر الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة، وقابلة للقياس، وواضحة، وقائمة على العلم)

شراكة عالمية جديدة

- أهداف للشراكة وغايات متكاملة بشأن وسائل التنفيذ
- 'مؤسسات مرساة' عالمية وإقليمية ووطنية كآليات مساءلة
- المستوى العالمي: المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لرصد التقدم المحرز ومراجعة الالتزامات بشأن وسائل التنفيذ؛ منظمات الأمم المتحدة تلعب دوراً قيادياً لأهداف محددة

المستوى الإقليمي: منتديات إقليمية بشأن التنمية المستدامة لرصد التقدم المحرز وتقاسم الخبرات وإجراء مراجعات وطنية؛ وصلة قوية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية؛ وآلية تنسيق إقليمية لتنسيق جهود الأمم المتحدة ورصد التقدم المحرز الإقليمي

المستوى الوطني: 'مؤسسات مرساة' وطنية للتنسيق عبر القطاعات والمتابعة؛ وإعداد تقارير وطنية عن التقدم المحرز.

غايات وطنية متكاملة

- تختارها البلدان على أساس الظروف الوطنية ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة
- ينبغي أن توازن بين مقاربتين 'من-أعلى-إلى-أسفل' و 'من-أسفل-إلى أعلى' لضمان المرونة والتملك الوطنيين ولكن تمكن من إجمال البيانات والمقارنة (مثلاً مختارة من 'لوحة أهداف وغايات')
- حيث يكون ذلك مناسباً، ينبغي على الغايات أن تدمج أبعاد التنمية المستدامة الأربعة في كل هدف من الأهداف من خلال اعتبار نهج 'المستويات الأربعة' - غير أن ذلك ينبغي أن يهدف إلى تعزيز التكامل والتعزيز المتبادل وفي الوقت ذاته يتجنب الازدواجية.

غايات للحكومة (مؤسسات وسياسات) والشراكة من أجل تأمين وسائل التنفيذ (تمويل وتكنولوجيا وبناء قدرات)

غايات بشأن قضايا 'مشتركة عالمية' تتطلب تنسيقاً عالمياً وإجراءات عالمية، مثل المناخ والأمن والأسواق وما إلى ذلك

غايات بشأن الاستغلال المنصف والمستدام للموارد وكفاءة الموارد والموارد المتجددة والإنتاج والاستهلاك المستدامان

غايات بشأن الحصول على الموارد والخدمات والكفاية والجودة والفرص الاقتصادية والإنصاف والعدالة والحرية وما إلى ذلك

أهداف تنمية مستدامة قابلة للتطبيق على جميع البلدان
(نهج من أربع مستويات لكل هدف من الأهداف)

4- عوامل مساعدة - أهداف الحوكمة والشراكة

3- أهداف الاستقرار العالمي والمرونة

2- أهداف قاعدة الموارد المستدامة

1- أهداف رفاه الإنسان وحقوق الإنسان

قضايا ذات أولوية للأهداف

- 1- الحوكمة
- 2- النمو وفرص العمل المنصفة
- 3- السلام والأمن
- 4- القضاء على الفقر
- 5- المساواة بين الجنسين
- 6- الغذاء
- 7- الطاقة
- 8- المياه
- 9- وسائل التنفيذ
- 10- [أهداف إنمائية للألفية أخرى - التعليم والصحة وما إلى ذلك]